IAEA
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المؤتمـــر العـــام

GC(50)/OR.4
Issued: February 2008

General Distribution
Arabic
Original: English

الدورة العادية الخمسون (٢٠٠٦)

الجلسة العامة

محضر الجلسة الرابعة

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الثلاثاء ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٥

الرئيس: السيد مينتي (جنوب أفريقيا)
ثم: السيدة جيرفيه-فيدريكير
السيد بازوبيري أوتيرو (بوليفيا)

المحتويات

بنـــد جـــدول الأعمال[1]		الفقـــرات
٨	المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٥ *(تابع)*	١_٢٠٤
	كلمات مندوبي:	
	نيجيريا	١_١٣
	كوبا	١٤_٢١
	إندونيسيا	٢٢_٣٨
	أرمينيا	٣٩_٤٦
	بولندا	٤٧_٥٤
	شيلي	٥٥_٦٦
	المغرب	٦٧_٨٣

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(50)/INF/8/Rev.1.

الوثيقة GC(50)/21.

المحتويات (تابع)

بنـــد جـــدول الأعمال[1]	الفقـــرات
السنغـال	٨٤_٩١
سويسرا	٩٢_١٠١
النرويج	١٠٢_١١٥
الكويـــت	١١٦_١٢٢
بيلاروس	١٢٣_١٣١
اليمـــن	١٣٢_١٣٨
سلوفاكيا	١٣٩_١٤٥
بلغاريـــا	١٤٦_١٥٧
أوروغواي	١٥٨_١٦٣
تركيـــا	١٦٤_١٧٣
قيرغيزستان	١٧٤_١٧٨
لبنـــان	١٧٩_١٨٦
زامبيـــا	١٨٧_١٩٣
المفوضية الأوروبية	١٩٤_٢٠٤

٨- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٥ (تابع)
الوثيقة (GC(50)/4)

١- رحب السيد إيسون (نيجيريا) بالدور المحوري الذي تواصل الوكالة الاضطلاع به للتحفيز على نقل التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق باستخدام التقنيات النووية والنظائر المشعة لزيادة إنتاج الغذاء، ولأغراض مكافحة الأمراض واستئصالها، وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة. وقال إن بلده ينظر بعين التقدير إلى قرار منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥ إلى الوكالة ومديرها العام، ويرى أن الذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة تتيح فرصة ذهبية لتعزيز عملية تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وحث الوكالة على ألا تركن إلى ما حققته من أمجاد بل عليها أن تواصل استغلال الإمكانات المتعددة التي توفرها التكنولوجيا النووية.

٢- وما زال القلق يساور نيجيريا بشأن التداعيات المدمرة لبعض الآفات مثل ذباب تسي تسي والبعوض الناقل للملاريا على التنمية البشرية وتنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا، باعتبارها عقبة رئيسية أمام تخفيف حدة الفقر. وهي تنظر بعين التقدير إلى الجهود التي بذلتها الوكالة في فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ دعماً للحملة الأفريقية لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات باستخدام كل من المساهمات الخاصة بصندوق التعاون التقني والمساهمات الخارجة عن الميزانية، وتتقدم بالشكر للبلدان التي قدمت مساهمات من خارج الميزانية. وأعرب عن شكره كذلك لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية لمشاركتهما في الحملة المذكورة.

٣- وقد تحقق نجاح ملحوظ في تطبيق تقنية الحشرة العقيمة لإنشاء منطقة خالية من ذباب تسي تسي في أفريقيا، وترحب نيجيريا بدراسة جدوى تطوير التقنية المذكورة لمكافحة البعوض الناقل للملاريا واستئصاله. وبدأت بالفعل عمليات البحث والتطوير في هذا المجال سواء في المختبرات أو ميدانياً. وحث الشركاء في التنمية على رصد موارد مالية وتقنية ومادية كافية للعمل على إنجاز هذه الدراسة في أقرب وقت ممكن.

٤- وصدر ترخيص بتشغيل مرفق التشعيع الجيمي في نيجيريا، وافتتحه الرئيس النيجيري في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وهذا المرفق المتعدد الأغراض مخصص للتطبيقات الصناعية والبحثية على السواء، وهو مصمم بشكل مبتكر يتسم بخاصية معززة تتيح تعدد الاستعمالات، بما يكفل القدرة على تشعيع طائفة واسعة من المنتجات. ومن بين السمات الأساسية لهذا المرفق وجود مصدر إشعاعي للكوبالت-٦٠ تبلغ قدرته٣٤٠ كيلوكوري (يمكن ترقيته إلى ١٠٠٠ كيلوكوري)، فضلاً عن سمة التشغيل الآلي تماماً، ووجود مختبرات كافية لدعم أنشطة البحث والتطوير الشاملة. وناشد الوكالة أن تدعم بناء القدرة المطلوبة للاستفادة بشكل فعال من مرفق التشعيع الجيمي، خاصة في مجال استخدام تقنية الحشرة العقيمة لاستئصال ذباب تسي تسي والبعوض الناقل للملاريا، داعياً إياها إلى الاستفادة من هذا المرفق، القادر على خدمة القارة الأفريقية بأكملها والمنطقة المجاورة، كمرفق لاستيلاد الحشرة العقيمة. وترحب نيجيريا بالتقرير الصادر عن بعثة الخبراء التي أوفدتها الوكالة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بغية إجراء تقويم أولي لاستخدام تقنية الحشرة العقيمة بغرض مكافحة البعوض، وتود أن تتابع الوكالة عمل تلك البعثة بمزيد من التدقيق والتركيز.

٥- ويواصل المفاعل المصغر لمصادر النيوترون عمله بأمان منذ أكثر من عامين، حيث يساهم مساهمة قيمة في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية لنيجيريا في مجالات معينة مثل الدراسات المتعلقة بخصوبة التربة، ورسم الخرائط الحرارية الأرضية، والتعليم، وتطوير القوى العاملة.

٦- إن نيجيريا ملتزمة باستقصاء دور القوى النووية فيما تضعه من خطط للطاقة مستقبلاً، مع التمسك بالالتزام التام بمعاهدة عدم الانتشار وبمعاهدة بليندابا. وقد أكد رئيس بلده مجدداً صكوك عدم الانتشار المعتمدة من جانب نيجيريا في تموز/يوليه ٢٠٠٦، وذلك خلال افتتاح مجلس هيئة الطاقة الذرية النيجيرية. وفي هذه المناسبة، طلب الرئيس أن تضع الهيئة الإطار المؤسسي الضروري لاستكشاف آفاق القوى النووية واستغلالها وتسخيرها للتطبيقات السلمية بغرض تنمية نيجيريا اجتماعياً واقتصادياً. ويتوقع أن تواصل نيجيريا تلقي الدعم والتعاون من قبل الوكالة والمجتمع الدولي في سبيل تحقيق أهدافها الإنمائية.

٧- ويدرك بلده أن الأخذ بالتكنولوجيا النووية ينطوي على جوانب عالمية تتطلب التعاون على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف وصولاً إلى نهج منسق في إطار الوكالة. ولذا فإنه يسعى إلى إقامة شراكة مع الوكالة لتعزيز الروابط مع سائر الدول الأعضاء المهتمة بغية التعاون من أجل وضع برنامج للطاقة النووية المستدامة، بما يكفل ترسيخ المكونات الأساسية لالتزاماتها حيال المجتمع الدولي في مجالات الأمان والأمن والضمانات في صلب هذا البرنامج.

٨- وفي مسعاها لطمأنة جيرانها في أفريقيا والمجتمع الدولي إلى الطبيعة السلمية لخطط الطاقة الخاصة بها، نظمت نيجيريا حلقة عمل دولية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن معاهدة بليندابا، التي كانت من أوائل البلدان الأفريقية التي وقعتها وصدقت عليها. وكان الغرض من حلقة العمل المذكورة هو زيادة الوعي فيما بين الدول الأفريقية بالحاجة إلى إدخال المعاهدة حيز التنفيذ بعد مضي عشر سنوات منذ فتح باب التوقيع عليها. وحضر هذه الحلقة ممثلون عن البعثات الدبلوماسية الأفريقية في نيجيريا، فضلاً عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وأسبانيا والبرتغال والوكالة.

٩- ورحب بالفعالية الخاصة بشأن ضمان الإمدادات وعدم الانتشار المقامة أثناء المؤتمر العام. وقال إن المبادرات المتخذة في هذا المجال تحظى على ما يبدو بدعم متزايد فيما بين الدول الأعضاء، مضيفاً أن نيجيريا مستعدة للانضمام إلى المناقشات الجارية على أساس أن يتم بحث الجوانب القانونية والتقنية المترتبة على ذلك في إطار من الشفافية.

١٠- وفيما يخص الوقاية من الإشعاعات، أطلقت الهيئة الرقابية النووية النيجيرية عملية التصديق والانضمام إلى المعاهدات ذات الصلة والصكوك الإضافية الضرورية لتنفيذ برنامج وطني ناجح للقوى النووية، بما يشمل اتفاقية التبليغ المبكر واتفاقية تقديم المساعدة. واستضافت في آب/أغسطس ٢٠٠٦ اجتماعاً تقنياً حضره جميع أصحاب المصلحة وتناول التصديق على المتطلبات التشريعية الدولية المعلقة وصولاً إلى برنامج مستدام وناجح للقوى النووية. كما أنشأت نيجيريا نظاماً حكومياً لحصر ومراقبة المواد النووية وترفع تقارير سنوية إلى الوكالة بهذا الشأن.

١١- وقد تم رسمياً نشر لائحة الأمان الإشعاعي للطب الإشعاعي التشخيصي والتدخلي، والطب الإشعاعي للأغراض الصناعية، والعلاج الإشعاعي والطب النووي في نيجيريا، وجرى تكثيف الجهود المبذولة لوضع إطار تقني ملائم لغرض تدقيق الأمان الإشعاعي في نخبة مختارة من مرافق الطب الإشعاعي التدخلي وإجراء قياسات نووية في القطاع التصنيعي، بغية إنشاء قاعدة بيانات كاملة لجميع المستفيدين بالإشعاعات المؤينة في

البلد. كما وضع مقياس جيد للتعرض المهني المستدام عن طريق اعتماد مقدمي خدمات قياس الجرعات داخل البلد، والجهود مستمرة تعزيزاً لثقافة للوقاية من الإشعاعات وللأمان تكفل تقوية القدرة الوطنية على توفير خدمات قياس الجرعات. كما تجري صياغة إرشادات رقابية لمقدمي خدمات قياس الجرعات. والعمل ماضٍ في توسيع نطاق المختبر الوطني للمعايرة، حيث توفر الوكالة خدمات خبراء لتقييم أدائه.

١٢- إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية الذي يستند إليه النظام العالمي لعدم الانتشار، كما يمثل نظام ضمانات الوكالة صكاً جوهرياً لكفالة الامتثال لهذه المعاهدة. وتشجع نيجيريا جميع الدول التي تضع على عاتقها التزاماً بعدم الانتشار على الوفاء بالتزاماتها القانونية عن طريق إبرام الاتفاقات المطلوبة. كما تدعو الدول التي لا تزال خارج هذا النظام إلى التقيد على نحو صارم بنظام عدم الانتشار والمساهمة بالتالي في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وقد وقعت نيجيريا على بروتوكول إضافي في عام ٢٠٠١. وينبغي للوكالة، في ظل التعاون مع الدول الأعضاء جميعاً، أن تواصل القيام بأقصى ما يسعها من جهد للحفاظ على ثقة عامة الجمهور عن طريق تعهد نظام الضمانات وكفالة إحلال السلم والأمن على الصعيد العالمي.

١٣- وتطرق إلى الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني، البالغ ٨٠ مليون دولار أمريكي لفترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨، قائلاً إن هذا الرقم، وإن كان يمثل زيادة من الناحية العددية قياساً على الرقم المستهدف لعامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، يعكس نمواً حقيقياً صفرياً من الزاوية الفعلية، أخذاً في الاعتبار تزايد احتياجات وطلبات الدول الأعضاء التماساً للمساعدة التقنية. ودعا الدول الأعضاء جميعاً إلى إعادة النظر في هذا الأمر والمساهمة بمزيد من الموارد في صندوق التعاون التقني لتمكين الوكالة من الاضطلاع بأنشطتها البالغة الأهمية في هذا المجال مستقبلاً. وتعتزم نيجيريا أن تعقد للصندوق مبلغاً يساوي مساهمتها المقررة لعام ٢٠٠٧.

١٤- وقال السيد غونزاليز بيرموديز (كوبا) إن الذكرى الخمسين لتأسيس الوكالة تعد فرصة ملائمة للاعتراف بالدور المهم الذي تضطلع به الوكالة تعزيزاً للسلم والتنمية. ولقد كان منح جائزة نوبل للسلام إلى الوكالة ومديرها العام في ٢٠٠٥ اعترافاً بالعمل الذي تؤديه الوكالة. وفي هذا الصدد، رحب بإنشاء صندوق الوكالة-نوبل للسرطان والتغذية.

١٥- ويسلط التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥ الضوء على تنامي التوقعات المتعلقة بالقوى النووية على نطاق العالم. وتؤيد كوبا جميع الإجراءات الرامية إلى كفالة اضطلاع الطاقة النووية بدور حاسم في تنمية الطاقة العالمية، بما في ذلك الإجراءات المتصلة بالإعلام العام وتبسيط المعلومات لجعلها في متناول مدارك الجمهور.

١٦- وينبغي زيادة الجهود المبذولة لتدارك الصورة السلبية للوكالة في وسائط الإعلام باعتبارها "حارساً نووياً"، وهي الصورة التي شوهت ولايتها التحققية والرقابية وألقت بظلال من الغموض على العمل الذي تؤديه من أجل تعزيز التطبيقات السلمية للطاقة النووية.

١٧- إن انبعاث الاهتمام بالقوى النووية يرتبط بقضية ضمانات الإمداد بالوقود النووي، الذي لا ينبغي السماح بجعله خاضعاً لاحتكار القلة. ويدرك بلده ما تبذله الأمانة من جهود لتحليل تلك القضية المعقدة والحساسة. ومن الأهمية بمكان أن تضطلع جميع الدول الأعضاء المهتمة بدور فاعل وشفاف في هذا التحليل. و أي قرار يتخذ بهذا الصدد ينبغي أن يتم التوصل إليه بتوافق الآراء وأن يحظى بموافقة جهازي تقرير السياسات في الوكالة.

١٨- وكوبا مهتمة بشكل خاص بالتقنيات النووية وبتطبيقاتها في مجالات معينة كالصحة، والأغذية والزراعة، والصناعة، والهيدرولوجيا وحماية البيئة. وحكومة بلده تسعى إلى إحياء تلك المجالات وقد استثمرت

موارد ضخمة في توفير المعدات التشخيصية والعلاجية للمستشفيات في البلد. وهي تعلق أهمية كبيرة على برنامج العمل المعني بعلاج السرطان وتشدد على ضرورة تهيئة تمويل كافٍ لهذا البرنامج.

١٩- ومن المهم أن يتم الحفاظ على توازن بين أنشطة الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي. وفي هذا السياق، أكد على أهمية التعاون التقني بالنسبة للبلدان النامية. وتولي كوبا أولوية عالية للتعاون التقني، كما هو واضح من امتثالها التام والآني لالتزاماتها حيال صندوق التعاون التقني، وسدادها لكامل تكاليف المشاركة الوطنية المستحقة عليها، وبلوغها معدلاً نسبته ٨٧% فيما يخص تنفيذ مشاريعها الوطنية، وتوفيرها أكثر من ٣٠٠ خبير على مدار ١٠ سنوات للمشاركة في البعثات التقنية الموفدة إلى بلدان أخرى، رغم العقوبات الاقتصادية والتجارية والمالية المجحفة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة والتي جعلت من الصعب الحصول على المعدات وأعاقت مشاركة الخبراء الكوبيين في فعاليات الوكالة. وتقدم بالشكر للأمانة على جهودها الدؤوبة في إيجاد حلول لتلك المشاكل. وقال إن كوبا تولي اهتماماً خاصاً للتعاون بين البلدان النامية وتدعم بالتالي اتفاق أركال. ويحدوها الأمل في أن تساعد إعادة هيكلة إدارة التعاون التقني على تعزيز وزيادة الكفاءة في هذا المجال.

٢٠- وأضاف أن بلده ملتزم بإزالة الأسلحة النووية بشكل كامل وغير مشروط ويمكن التحقق منه. وكثير من البلدان التي تشاطره هذا الهدف تضع آمالها على معاهدة عدم الانتشار. ولقد رأت كوبا دائماً أن معاهدة عدم الانتشار غير كافية وتمييزية. بيد أنها انضمت إلى هذه المعاهدة وصدقت على معاهدة تلاتيلولكو كدلالة على التزامها بالتعددية. وهي تمتثل امتثالاً صارماً لالتزاماتها بموجب هاتين المعاهدتين وبمقتضى اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي المعقودين معها.

٢١- إن كوبا تشاطر عدداً كبيراً من البلدان مشاعر الإحباط لعدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح وللاتجاه السائد نحو حصر الجهود في عدم الانتشار. ولقد حظيت قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار باهتمام خاص خلال اجتماع القمة الرابع عشر الأخير لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا. وسيتم قريباً توزيع الوثائق المنبثقة عن هذا الاجتماع، لكنه يرغب في تسليط الضوء على بعض الآراء التي أبديت بشأن نزع السلاح والوكالة. فقد أكد رؤساء دول وحكومات الحركة مجدداً مواقفهم المبدئية بشأن قضية نزع الأسلحة النووية، التي تظل أعلى أولويات الحركة، وبشأن القضية ذات الصلة المتمثلة في عدم الانتشار النووي. وشددوا على قلقهم إزاء ما يشكله وجود أسلحة نووية، أو احتمال استخدامها، أو التهديد باستخدامها، من تهديد للبشرية. كما أبدوا عميق القلق حيال بطء التقدم المحرز نحو نزع الأسلحة النووية وعدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية صوب إزالة ما لديها من ترسانات. وأعادوا التأكيد على الحق الأصيل للبلدان النامية في تطوير البحوث المتعلقة بالطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، معربين عن القلق لاستمرار فرض قيود مفرطة على تصدير المواد والمعدات والتكنولوجيا المخصصة للأغراض السلمية إلى البلدان النامية. وأكدوا أن أفضل السبل لتبديد المخاوف المتعلقة بالانتشار إنما يكون عبر اتفاقات شاملة وغير تمييزية على الصعيدين المتعدد الأطراف والعالمي، وأن اتفاقات عدم الانتشار ينبغي أن تكون شفافة ومفتوحة أمام الدول جميعاً، مع ضرورة ألا تفرض أية قيود على إتاحة المواد والمعدات والتكنولوجيا المخصصة للأغراض السلمية والتي تحتاجها البلدان النامية من أجل تعزيز خططها الإنمائية. وسجلوا رفضهم لمحاولات أية دولة عضو استخدام برنامج الوكالة للتعاون التقني كأداة سياسية بالمخالفة لنظام الوكالة الأساسي. كما أكدوا الدور الإيجابي الذي يضطلع به أعضاء الحركة في الوكالة، مشيرين إلى ضرورة احترام الأعضاء جميعاً للنظام الأساسي. وشددوا على ضرورة عدم إخضاع أنشطة الوكالة لأي ضغط أو تدخل غير لائق، خاصة في مجال التحقق، يمكن أن يضر بكفاءة المنظمة وبمصداقيتها. وأقروا أن الوكالة هي الهيئة الوحيدة المختصة بالتحقق من الامتثال للالتزامات المعقودة بموجب اتفاقات الضمانات، كما أكدوا مجدداً ضرورة التمييز بوضوح بين مثل هذه

الالتزامات القانونية من جانب والتعهدات الطوعية من جانب آخر. وأخيراً، هنأوا الوكالة ومديرها العام على نيل جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥، وأعربوا عن ثقتهم التامة في حيادية الوكالة وحرفيتها. وعقب الاجتماع، تولت كوبا رئاسة الحركة للسنوات الثلاث المقبلة، وسوف تقوم بالتالي بتنسيق عمل فرع الحركة في فيينا. وتقدم بالشكر إلى ماليزيا على رئاستها للحركة في السنوات الأخيرة.

٢٢- وقال السيد كاديمان (إندونيسيا) إن الوكالة ساهمت مساهمة كبيرة، على مدار السنوات الخمسين الماضية، في تقدم البشرية عبر التطبيقات النووية، وذلك بتعزيز التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، والحفاظ على السلم والأمن العالميين، ودفع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتقدم بالشكر والتهنئة إلى المدير العام وإلى موظفي الوكالة والدول الأعضاء على المساهمة بشكل فعال في نجاح برامج الوكالة، ذلك النجاح الذي كان منح جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥ أبلغ اعتراف به.

٢٣- إن إندونيسيا، شأنها شأن سائر البلدان النامية، تولي اهتماماً خاصاً للتعاون التقني مع الوكالة، الذي يعد الوسيلة الأساسية لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية لأغراض التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يرحب بلده بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن مستوى صندوق التعاون التقني في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ والأرقام التخطيطية الإرشادية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وتؤكد الأرقام التوافقية التزام الدول الأعضاء بأنشطة التعاون التقني التي تنفذها الوكالة. وأي تراجع في الدعم المقدم للصندوق المذكور من شأنه أن يلحق الضرر بالدول الأعضاء النامية وأن يقوض أنشطة التعاون التقني، بما يؤدي إلى اختلال خطير في وظائف الوكالة الأساسية. وينبغي تزويد الوكالة بموارد كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها من أجل تلك الأنشطة. وأعرب عن شكره لجميع البلدان التي قدمت مساهماتها بانتظام في الصندوق كاملة وفي وقتها، مشيراً إلى أن إندونيسيا قد واظبت على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الصندوق وستواصل القيام بذلك.

٢٤- وينبغي أن تراعى في القرارات المتخذة بشأن الأرقام المستهدفة لصندوق التعاون التقني أهمية الحفاظ على توازن بين شتى أنشطة الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي من جهة والحاجة إلى تعزيز التعاون التقني من جهة أخرى. كما يتعين أن يكون الهدف من الجهود المبذولة لجعل موارد الصندوق أكثر قابلية للتنبؤ بها ومضمونة بدرجة أكبر هو تعزيز فعالية وكفاءة أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة، وألا تفرض أعباءً مالية إضافية على كاهل الدول الأعضاء، خاصة البلدان النامية.

٢٥- وثمة جوانب مالية تترتب على قضايا ناشئة معينة، من بينها تمويل برنامج العمل بشأن علاج السرطان. وإندونيسيا، إذ تضع نصب عينيها الأهمية الحاسمة لمحاربة السرطان، تدعم الاقتراح الداعي إلى ضرورة أن يأذن المجلس باستخدام جزء من فائض الميزانية العادية لعام ٢٠٠٤ لتغطية تكاليف البرنامج في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وقال إن بلده يتطلع إلى التوصل قريباً لاتفاق بشأن تمويل هذا البرنامج.

٢٦- وقد شرعت الوكالة في نهج جديد لتحسين الأطر البرنامجية القطرية. ويرحب بلده بنشر المبادئ التوجيهية لتفعيل الأطر المذكورة كأداة لتطوير عملية منهجية يمكن أن تفضي إلى وضع خطة عمل محددة ومفصلة لمفهوم مشاريع التعاون التقني. بيد أنه كي يتسنى النجاح في تنفيذ النهج الجديد، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الخبرات والصعوبات المتصلة بوضع إطار إدارة دورة البرنامج.

٢٧- إن الوكالة قد شهدت، منذ إنشائها، نمواً سكانياً وزيادة في الطلب على الطاقة لتحسين المستويات المعيشية. والتكنولوجيا النووية تلعب دوراً مهماً وفريداً في كثير من جوانب الحياة البشرية، سواء فيما يتعلق

بقدرتها على تلبية الطلب العالمي على الطاقة أو عبر التطبيقات في غير مجال الطاقة. فقد أظهرت الخبرة أن مصادر الطاقة التقليدية لا تكفي للوفاء بالطلب عليها.

٢٨- وعلى ضوء هذه الخلفية، تعكف إندونيسيا على تطوير برنامجها للطاقة النووية وإقامة محطات للقوى النووية ستصبح جاهزة للعمل في عام ٢٠١٦. وسيقوم الرئيس الإندونيسي قريباً بتوقيع اللائحة الحكومية بشأن ترخيص المفاعلات النووية. وقد صدر المرسوم الرئاسي رقم ٧ بشأن السياسة الوطنية للطاقة في مطلع عام ٢٠٠٦. وقال إن بلده ينظر بعين التقدير إلى الدعم الذي تقدمه الوكالة عبر ثلاثة مشاريع للتعاون التقني، ويحدوه الأمل في مواصلة تدعيم تلك المساعدات بغية تعزيز قدرة الهيئة الرقابية الإندونيسية على وضع مواصفات قياسية وتدريب عاملين مؤهلين للإشراف على محطات القوى النووية وتشغيلها. كما يتسم بأهمية حاسمة تكثيف التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع البلدان التي تتمتع بخبرة أوسع في هذا المجال.

٢٩- إن التعاون التقني في إطار الوكالة قد أسهم بشكل كبير في زيادة قدرات الدول الأعضاء في مجال التطبيقات النووية، مما أدى إلى تحسن نوعية الحياة خاصة في البلدان النامية. وأضاف أن بلده يرحب بجهود الوكالة في هذا الصدد وينظر بعين التقدير بصفة خاصة إلى ما تقدمه من دعم لاستنباط سلالات نباتية جديدة مستحثة بالإشعاع. وتتماشى زراعة النباتات القائمة على الوقود الحيوي مع خطة العمل من أجل طاقة خضراء، وهي الخطة التي صاغتها إندونيسيا مؤخراً وتهدف إلى تطوير مصادر بديلة للطاقة، خاصة لأغراض النقل والكهرباء. وقد تم في عام ٢٠٠٥ إطلاق أكثر من ٢٥ سلالة جديدة ومحسنة من المحاصيل الغذائية الأساسية. كما نجحت إندونيسيا في زراعة سلالات عالية الجودة من الأرز باستخدام الطافرات، يتوقع أن تغطي مساحة قدرها ١ مليون هكتار بنهاية عام ٢٠٠٦.

٣٠- وتنظر إندونيسيا بعين التقدير إلى ما تقدمه الوكالة من دعم لضمان أمان المنشآت النووية. ويتم تعميم المعلومات التي توفرها الشبكة الآسيوية للأمان النووي على الجامعات الإندونيسية والدوائر الأكاديمية من أجل الحفاظ على المعرفة في مجال الأمان النووي وتقاسمها فيما بين الأجيال الشابة. كما تم إنشاء موقع شبكي لتقاسم خبرات معارف بلده بشأن الأمان النووي.

٣١- وفي عام ٢٠٠٥، حافظت الوكالة على سجل جيد في مجال التشغيل المأمون لمفاعلات البحوث. وترحب إندونيسيا على وجه الخصوص بتنفيذ المشروع الوطني بشأن إجراءات وأساليب التفتيش لغرض تقويم حالة بطانات خزانات المفاعلات. وقد تمكنت إندونيسيا، بمساعدة وزارة الطاقة في الولايات المتحدة، من تحسين الأمان والأمن التشغيليين لمفاعلاتها البحثية الثلاثة.

٣٢- وقال إن بلده يواصل دعم أنشطة الوكالة في إطار المشروع الدولي بشأن المفاعلات النووية الابتكارية ودورات الوقود النووي الابتكارية. كما يرحب بتطبيق منهجية المستفيدين بهذا المشروع ضمن سياقات متعددة في إطار تقويم النظم النووية الابتكارية.

٣٣- وتطرق إلى قضية الأمان والأمن الإشعاعيين، منوهاً إلى أن إندونيسيا أنشأت نظاماً للمعلومات المتعلقة بترخيص المرافق الإشعاعية والمصادر المشعة والتفتيش عليها. وقد قامت، بالتعاون مع الوكالة، بإجراء تدريب ميداني ينصب على أجهزة التشتيت الإشعاعي في إقليم جاكارتا، ونجحت في عقد دورة لتدريب طلائع المتصدين للطوارئ الإشعاعية.

٣٤- وقال إنه رغم ارتياح بلده للنجاح في حل قضية رفض الشحنات، فإنه يتعين تناول الجانب الأمني لنقل المواد المشعة باعتباره من الأولويات. كما يشكل الأمن هاجساً مثيراً للقلق عند نقل نفايات مشعة من مناطق نائية إلى مواقع مركزية مخصصة للتصرف في النفايات . وفيما يتعلق بتأمين المصادر المشعة، فإن إندونيسيا بصدد مراجعة لائحتها المتعلقة بأمان الإشعاعات المؤينة وأمن المصادر المشعة استناداً إلى معايير الأمان الأساسية التي وضعتها الوكالة.

٣٥- وأضاف أن بلده ينظر بعين التقدير إلى العمل الذي تضطلع به الوكالة في مجال الأمان والأمن النوويين والضمانات والتحقق بغية كفالة عدم الانتشار. بيد أن السبيل الأمثل لتبديد هواجس الانتشار ومعالجة قضايا الضمانات إنما يكون عبر اتفاقات عالمية وشاملة وغير تمييزية ويتم التفاوض عليها على مستوى متعدد الأطراف. وينبغي أن تكون الترتيبات المتصلة بضبط عدم الانتشار شفافة ومفتوحة أمام مشاركة جميع الدول، كما يتعين ألا تفرض قيوداً على المواد والمعدات والتكنولوجيا. وإندونيسيا، باعتبارها طرفاً في معاهدة عدم الانتشار وفي اتفاق ضمانات وبروتوكول إضافي، تدعم الحق الأصيل لجميع الدول في تطوير البحوث المتعلقة بالطاقة النووية وإنتاجها واستخدمها للأغراض السلمية دون تمييز وبما يتفق مع معاهدة عدم الانتشار. وينبغي ألا يفسر أي بند في تلك المعاهدة بما يمس هذا الحق، الذي يشكل أحد أهدافها الجوهرية. كما يتعين احترام قرار كل بلد في هذا الصدد، دون إخلال بسياساته أو باتفاقات التعاون الدولي أو بالترتيبات المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية أو بسياساته المتصلة بدورة الوقود.

٣٦- إن إندونيسيا قلقة بشدة إزاء الركود الذي أصاب عملية السلام في الشرق الأوسط واستمرار الانتهاك السافر من جانب إسرائيل للقانون الدولي. وهي تؤيد الإعلان الذي اعتمده مؤتمر القمة الرابع عشر لحركة عدم الانحياز في هافانا والذي يدعو إلى تكثيف الجهود الدولية المبذولة لإحياء عملية السلام وضمان احترام القانون الدولي. فاستئناف عملية السلام يتسم بأهمية حاسمة لإقرار السلم والاستقرار في المنطقة.

٣٧- كما أنه مما يدعو للأسف انعدام إحراز تقدم بشأن التنفيذ التام لضمانات الوكالة في الشرق الأوسط نتيجة التعنت المستمر من جانب إسرائيل. وهذا الموقف الإسرائيلي إنما يبعث على الأسى ويعكس تجاهلاً كاملاً لاحتياجات وهواجس المجتمع الدولي. وينبغي للمدير العام أن يواصل العمل بغية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على سبيل الأولوية العاجلة. وعلى الأطراف المعنية جميعها أن تنفذ قرارات المؤتمر العام بشأن تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة في الشرق الأوسط. وحث إسرائيل على إخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة وعلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار دون إبطاء.

٣٨- إن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية يتسم بأهمية حاسمة للحفاظ على السلم والاستقرار في تلك المنطقة. وينبغي لجميع الأطراف أن تواصل جهودها لبلوغ ذلك الهدف، خاصة عبر المحادثات السداسية. وتؤيد إندونيسيا الدعم الذي أعرب عنه زعماء حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمة هافانا لبيان المبادئ المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية، داعية إلى تنفيذه بسرعة وبدقة.

وتولت السيدة جيرفيز-فيدريكير (كندا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة

٣٩- وهنأ السيد كيراكوسيان (أرمينيا) جميع الدول الأعضاء وموظفي الوكالة بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الوكالة. وقال إن الوكالة تضطلع بدور بالغ الأهمية في مجال عدم الانتشار والتحقق والأمان والأمن. وباستعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها، يتضح أن قرار إنشاء الوكالة كان قراراً شديد الأهمية. ومنذ ذلك الوقت، اضطلعت الوكالة بآلاف المهام في جميع أنحاء العالم وساهمت في تحسين جانبي الأمان والأمن في

الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتمثل معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الصكوك القانونية الأساسية الناظمة لعمل الوكالة. وقد صدقت أرمينيا مؤخراً على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتهيب بجميع الدول التي لم توقع المعاهدة وتصدق عليها بعد أن تفعل ذلك لإثبات نواياها السلمية وتعاونها في مجال الطاقة النووية.

٤٠- إن قوة الوكالة تكمن في كونها منتدى للحوار وللدبلوماسية وليس للصراع والمواجهة، وينبغي أن تظل كذلك مستقبلاً، حيث ستتطلب التحديات الراهنة والمستقبلية من الوكالة أن تجري تقويمات منصفة وشفافة للقضايا النووية. ومنح جائزة نوبل للسلام إلى الوكالة إنما يشهد باعتراف المجتمع الدولي بحرفية الوكالة وبتفاني موظفيها. ومع ذلك، ينبغي بذل جهود إضافية للمضي في تحسين عنصري الأمان والأمن في الطاقة النووية ودورة الوقود، خاصة في وقت يتم فيه تكثيف التعاون داخل المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب وتهديدات أخرى مستجدة. وفي السنوات المقبلة، سوف يبلغ سوق الطاقة مرحلة يعتمد فيها على القوى النووية بدرجة أكبر. وفي الماضي، كان استخدام القوى النووية قاصراً على بضعة بلدان، لكن عدداً متزايداً من البلدان النامية يعكف حالياً على تنفيذ خطط طموحة لتشييد محطات للقوى النووية. ولذا فإن من الأهمية بمكان الارتقاء بمستوى الأمان والأمن في تشغيل محطات القوى النووية ومحاربة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر المشعة الأخرى.

٤١- وقد تمخضت الزيارة التي قام بها المدير العام مؤخراً إلى أرمينيا عن مناقشات مثمرة للغاية. وبدا واضحاً أن ثمة نقصاً معيناً في التنسيق بشأن أنشطة ومشاريع شتى تخص أرمينيا. وكي تتسنى زيادة كفاءة المساعدات الدولية قام المدير العام، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بعقد اجتماع تقني خاص لتنسيق المساعدات الدولية المقدمة لمحطة القوى النووية في أرمينيا شارك فيه ممثلون عن مختلف الشُعَب التابعة للوكالة وعن البلدان المانحة. وأورد ملخص الاجتماع تحليلاً دقيقاً لقضايا التصميم والأمان ضد الزلازل والأمان التشغيلي، فضلاً عن القضايا الرقابية، والعلاقة بين قضايا الأمان المدرجة في الوثائق التقنية الصادرة عن الوكالة وبرنامج الارتقاء بمحطة القوى النووية في أرمينيا. وبموجب ذلك البرنامج، تعهد بلده بتنفيذ عدد من التدابير الإضافية الهادفة إلى الارتقاء بأمان محطة القوى، ورصدت حكومة أرمينيا مبلغاً إضافياً قدره ١,٨ مليون دولار أمريكي لهذا الغرض. ومن المقرر أن تنفذ هذه التدابير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ أثناء فترة التوقف السنوي للمحطة وإعادة تزويدها بالوقود. ويزمع عقد الاجتماع التقني التالي لتنسيق المساعدات الدولية في بيريفان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وسوف يتناول الاجتماع التدابير التي اتخذت بالفعل ويتقدم بمزيد من التوصيات. وقد منحت الهيئة الرقابية الوطنية في أرمينيا ترخيصاً لمحطة القوى الأرمينية في عام ٢٠٠٦.

٤٢- وفي مجال حماية المصادر المشعة، تم جرد المصادر المشعة القائمة ويجري استقصاء المصادر اليتيمة في إطار مشروع مستمر.

٤٣- وفي عام ٢٠٠٦، تولت أرمينيا رئاسة منتدى التعاون الخاص برقباء المفاعل المبرد والمهدأ بالماء، واستضافت الاجتماع السنوي الثالث عشر لهذا المنتدى في بيريفان في حزيران/يونيه. وقد أتاح المنتدى للرقباء تقاسم الخبرات وتبادل المعلومات والمعارف ذات الصلة. وكانت المناقشات مثمرة وشفافة للغاية، وانضمت إلى عضوية المنتدى ثلاث دول جديدة – هي الصين والهند وإيران.

٤٤- إن أرمينيا مدينة بالعرفان للوكالة على ما تقدمه من مساعدات، خاصة من أجل محطة القوى النووية الخاصة بها. وقد تم، بمساعدة إدارة التعاون التقني وشركاء أرمينيا الدائمين، إعداد عدد من المشاريع وتنفيذها

في مجالات شتى. وجرت الموافقة على مشروع لفترة السنتين المقبلة بغرض إجراء دراسة لجدوى تطوير الطاقة النووية في أرمينيا، سيتم في إطاره تقدير تكلفة تشييد مفاعلات نووية جديدة مع النظر بعين الاعتبار إلى البنية الأساسية القائمة ومدى حرفية العاملين القائمين بتشغيل محطة القوى النووية الأرمينية. وفي ظل حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة والمحاولات المستمرة من جانب بلدين مجاورين لعزل البلد اقتصادياً، تتضح الأهمية العالية التي تتسم بها دراسة الجدوى بالنسبة لسياسة الطاقة في أرمينيا مستقبلاً. وقال إن حكومة بلده مشغولة حالياً ، في إطار برنامج عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لتقديم المساعدة إلى كومنولث الدول المستقلة، بالعمل في مشروع لمساعدة الهيئة الرقابية النووية في أرمينيا على وضع خطة لإخراج الوحدة ٢ في محطة القوى النووية الأرمينية من الخدمة.

٤٥- وتولي أرمينيا اهتماماً كبيراً للمشروع الدولي بشأن المفاعلات النووية الابتكارية ودورات الوقود الابتكارية. ونظراً لأهمية هذا المشروع بالنسبة للبلدان التي تخطط لتطوير الطاقة النووية، فإنها ترى ضرورة أن يغتنم كل من المؤتمر العام ومجلس المحافظين أية فرصة متاحة لرصد اعتمادات من الميزانية العادية للمشروع المذكور حتى لا يضطر للاعتماد حصرياً على مساهمات من خارج الميزانية.

٤٦- ونقل امتنان حكومة بلده الصادق للبلدان المانحة جميعاً، خاصة تلك التي تتعاون معها على أساس ثنائي منذ استئناف تشغيل محطة القوى النووية الأرمينية في عام ١٩٩٥. كما نوه بالمساعدات المقدمة من الجمهورية التشيكية والولايات المتحدة وفرنسا وسلوفاكيا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وبلغاريا، باعتبارها ذات أهمية بالغة للبلد.

٤٧- وتقدم السيد فاستشيكوفسكي (بولندا) بالتهنئة إلى المدير العام والوكالة على نيل جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥، قائلاً إن السنوات الأخيرة أبرزت الدور الحيوي الذي تضطلع به الوكالة في مجال التحقق من تعهدات عدم الانتشار وتقديم ضمانات إلى المجتمع الدولي بشأن الاستخدام السلمي حصراً للمواد والمرافق النووية. كما أتاحت الجائزة فرصة ممتازة للوكالة من أجل تعزيز عملها في مجال العلوم والتطبيقات النووية. وترحب بولندا بقرار مجلس المحافظين القاضي باستخدام القيمة النقدية للجائزة في إنشاء صندوق الوكالة-نوبل المعني بالسرطان والتغذية، الذي ستقدم بولندا مساهمة طوعية كبيرة لصالحه. واحتفالاً بالذكرى الخمسين لإنشاء الوكالة، قامت بولندا بالاشتراك مع فرنسا بإهداء الوكالة تمثالاً نصفياً للسيدة سكلودوفسكا-كوري، الفائزة بجائزة نوبل مناصفة.

٤٨- إن إنشاء نظام عالمي لعدم الانتشار النووي، يدعمه نظام دولي قوي للضمانات، يرسي أساساً جوهرياً للجهود الدولية الهادفة إلى تعزيز الأمن والحفاظ عليه بجملة وسائل من بينها المضي في نزع الأسلحة النووية وفقاً لأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وتأسف بولندا بشدة لفشل مؤتمر ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، وإن كان ذلك لم يغير من وضع الوكالة باعتبارها الهيئة المسؤولة عن تنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. وأضاف أن بلده يؤيد بشدة الأخذ بالضمانات المتكاملة على الصعيد العالمي. كما أبرم بروتوكولاً إضافياً ثنائياً نافذاً منذ عام ٢٠٠٠، وأكمل مؤخراً إجراءات التصديق الداخلي على اتفاق الضمانات الثلاثي والبروتوكول الإضافي المتصل به، وهو الاتفاق المعقود بين الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحث جميع الدول التي لم تعقد اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية على أن تبادر إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. كما شجع الدول المعنية على توقيع وتنفيذ الصيغة المعدلة لبروتوكول الكميات الصغيرة. فعلى نظام ضمانات الوكالة أن يتواءم مع التحديات الجديدة، ولذلك فإن إنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بالضمانات والتحقق في إطار نظام الوكالة

الأساسي هو خطوة في الاتجاه الصحيح. وأخيراً، ناشد جميع البلدان التي تدرك أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وشرعيتها أن تنضم إليها.

٤٩- والدور الذي تضطلع به الوكالة في مجال التحقق من طبيعة ونطاق واتجاه البرامج التي تفضي إلى انتشار الأسلحة والقدرات النووية هو دور حيوي. وقد أصبحت المعرفة بالأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محدودة للغاية إثر طرد مفتشي الوكالة في عام ٢٠٠٣. كما أن التقارير الحرفية والشاملة التي يقدمها المدير العام عن تنفيذ الضمانات في إيران تزود المجتمع الدولي بالمعلومات اللازمة للتوصل إلى حل من شأنه المساهمة في إحلال السلم والأمن الدوليين مع تلبية الاحتياجات المشروعة إلى التطبيقات السلمية للطاقة النووية. وتؤيد بولندا بشدة الإجراءات المتخذة من قبل الوكالة والأمم المتحدة على السواء، حيث ينبغي احترام القرارات الصادرة عن كليهما وتنفيذها. كما تؤيد الجهود الدبلوماسية التي تضطلع بها مجموعة من البلدان بمشاركة مباشرة وفاعلة من الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي. وعلاوةً على ذلك، فإن بلده منزعج إزاء التوجهات التي ظهرت مؤخراً فيما يخص نشر تكنولوجيات إثراء اليورانيوم. وهو يؤيد بشدة المبادرات المتعلقة بضمان إمدادات الوقود النووي، وهي المبادرات التي ستمكن البلدان التي لديها برامج متواضعة للطاقة النووية من الامتناع عن الأخذ بمثل هذه التكنولوجيات الحساسة من زاوية عدم الانتشار.

٥٠- إن الوكالة تضطلع بدور مهم في مجال تخطيط وتنسيق الجهود المبذولة للوقاية من الإرهاب النووي. واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بصيغتها المعدلة في عام ٢٠٠٥، هي صك قيم في هذا الصدد. وقد وقعت بولندا على التعديل وسيكتمل قريباً الإجراء الخاص بالتصديق. ويحدوها الأمل في أن تحذو سائر الدول الأطراف في الاتفاقية حذوها. وللحد من كمية اليورانيوم الشديد الإثراء في تطبيقاتها السلمية قررت بولندا، في إطار مشاركتها في المبادرة العالمية للحد من التهديدات، تحويل قلب مفاعلها البحثي إلى استخدام وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء، واكتمل في آب/أغسطس ٢٠٠٦ نقل مخزوناتها من وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء إلى الاتحاد الروسي. وهي تدين بالعرفان لجميع الأطراف التي كان لها ضلع في تلك العملية. كما تحيط علماً بالمبادرة الجديدة المعلن عنها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لمكافحة الإرهاب النووي، وتتطلع إلى عقد الاجتماع الأول في إطار تلك المبادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. كما قدمت بولندا مساهمة طوعية إلى صندوق الأمن النووي في عام ٢٠٠٥.

٥١- واستطرد قائلاً إن بلده يعلق أهمية كبيرة على دور الصكوك القانونية الدولية في ضمان أمان المواد والمرافق النووية وأمنها على نطاق العالم. وهو يرحب بنتائج الاجتماع الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة على اتفاقية الأمان النووي والاجتماع الاستعراضي للأطراف المتعاقدة على الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. كما يؤيد معايير الأمان التي وضعتها الوكالة ويشجع الدول الأعضاء على تطبيقها طواعية. وبعد مرور عشرين عاماً على كارثة تشرنوبل، ناشد الدول الأعضاء التي لم توقع اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي ولم تصدق عليهما حتى الآن أن تفعل ذلك.

٥٢- إن بولندا بصدد إعادة النظر في خيار القوى النووية، ولذا فإنها ترغب في إعادة تفعيل أنشطتها البحثية والتعليمية في المجال النووي. وفي هذا السياق، فإن مبادرات معينة مثل الشبكات الإقليمية والبرامج الشاملة للمعارف النووية المقترحة أثناء المؤتمر المعني بإدارة المعارف النووية الذي عقد في ساكليه، بفرنسا، في عام ٢٠٠٤، أو الأنشطة التعليمية والتدريبية التي ينظمها المركز الدولي للفيزياء النظرية، كلها يمكن أن تكون بالغة القيمة في هذا السياق. وقد عقد مؤخراً في وارسو مؤتمر عن إنشاء محطات للقوى النووية في بولندا. كما يمكن

من خلال الاجتماعات والمناقشات الأخيرة التي تناولت تطبيق تكنولوجيات المفاعلات العالية الحرارة لغرض إعادة معالجة فحم الأنثراسيت إيجاد حلول جديدة مهمة لبولندا، باعتبارها أحد منتجي الفحم الرئيسيين في العالم.

٥٣- ومضى يقول إن التعاون التقني هو أحد أنشطة الوكالة المهمة. ونوه بارتياح إلى أن الوكالة أحرزت تقدماً ملموساً نحو زيادة فعالية برنامج التعاون التقني وكفاءته، معرباً عن أمله في أن تسهم إعادة هيكلة إدارة التعاون التقني وإطار إدارة دورة البرامج الجديد في بلوغ ذلك الهدف.

٥٤- وينبغي أن يكون تمويل أنشطة التعاون التقني مضموناً وكافياً ويمكن التنبؤ به، كما يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تبرهن على التزامها بالبرنامج عن طريق دفع حصصها المستهدفة في صندوق التعاون التقني في موعدها وبالكامل. وعلى غرار الأعوام السابقة، فإن بولندا مستعدة لعقد وسداد حصتها المستهدفة.

٥٥- ونقل السيد سكوكنيك تهنئة بلده إلى المدير العام وإلى جميع موظفي الوكالة بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشائها، تقديراً لعملهم المثمر والحرفي. وقال إن منح جائزة نوبل للسلام إلى الوكالة يعد ولا ريب أحد المعالم المهمة في تاريخ الوكالة، فضلاً عما يمثله من تقدير مستحق لمكانة الوكالة ولأهمية العمل الذي تؤديه تحت الرئاسة القديرة والمتوازنة لمديرها العام. وقد حققت الوكالة إنجازات بارزة على مدار العقود الخمسة السابقة، خاصة في مجالات عدم الانتشار وتطبيق الضمانات والمساعدة التقنية والتعاون لأغراض تطوير التكنولوجيات النووية وتطبيقها. وساهمت هذه الإنجازات في تحسين رفاهة البلدان جميعاً. بيد أن الطريق لا يزال طويلاً رغم التقدم المحرز. وتظل شيلي ملتزمة بتحقيق السلام والأمن على نطاق العالم استناداً إلى تطبيق القانون الدولي. والسبيل الأمثل للمساهمة في بلوغ ذلك الهدف هو التصديق على الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، خاصة ما يتصل منها بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٥٦- لقد ظلت شيلي متمسكة، جنباً إلى جنب مع سائر الدول الواقعة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، برؤية مشتركة فيما يتعلق بقصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية وحدها، فضلاً عن نزوعها العميق إلى السلم في إطار امتثالها غير المشروط لأحكام القانون الدولي. وعلى ذلك فإنها وقعت وصدقت على معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة تلاتيلولكو، ومن خلالهما أصبحت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم يتم إعلانها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. وقامت، فضلاً عن ذلك، بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما انضمت شيلي كطرف في صكوك دولية أخرى تتصل بمجالات الأمان النووي والإشعاعي، وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ، والمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، والحماية المادية للمواد النووية. وينبغي أن يصبح هذا الإطار القانوني هو الأساس لإرساء وضع دولي أكثر أماناً وأكثر قابلية للتنبؤ به.

٥٧- إن التزام شيلي لم يقف عند حد التصديق على مثل هذه الصكوك القانونية الدولية. بل إنها تبذل جهوداً جادة من أجل تطبيق هذه الصكوك تطبيقاً صارماً في نطاق البلد، وتعميم منافع الاستخدام السلمي حصراً للطاقة النووية عن طريق المشاركة في مشاريع شتى للتعاون الإقليمي. ولا يمكن ، بل ولا ينبغي، التذرع بأهمية التخلي عن استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية كحجة لتقييد أو منع البحوث العلمية وحظر تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهو الحق المكفول لجميع الدول بمقتضى معاهدة عدم الانتشار.

٥٨- وتعتقد شيلي أن التحدي الأساسي الذي يواجه نظام الضمانات هو الحاجة إلى كسب مزيد من التأييد الدولي. ويعني ذلك زيادة عدد الدول التي توقع على اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية ثم تصدق عليها. وينبغي أن يشمل تعزيز قدرات التحقق والصكوك الرقابية الدولية تقوية بروتوكول الكميات الصغيرة،

الذي لا يعد صكاً فعالاً في الوقت الراهن. ولهذا السبب، فإن شيلي تؤيد منح الوكالة صلاحيات أكبر للاضطلاع بأنشطة تحقق موقعي.

٥٩- وأردف يقول إن بلده وقع وصدق على بروتوكول إضافي مع الوكالة، دخل حيز النفاذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الوقت، ظلت شيلي ممتثلة تماماً للجدول الزمني الذي وضعته الوكالة، وتقدم كل الإعلانات المطلوبة. وخلال الزيارة الرقابية السنوية إلى مرافق هيئة الطاقة النووية في شيلي، تمت تأدية عمليات التفتيش المطلوبة بموجب البروتوكول الإضافي وكانت نتائجها مُرضية.

٦٠- وأضاف أن قضية تطبيق الضمانات في إيران تظل مثاراً للقلق من جانب المجتمع الدولي. وكانت شتى التقارير الصادرة عن المدير العام بشأن هذا الأمر، وكذلك قرارات مجلس المحافظين ثم قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قاطعة في دعوة إيران إلى التعاون بشكل تام وبشفافية مع الوكالة وتقديم المعلومات المطلوبة من أجل إيضاح الطابع السلمي حصراً لخطتها الرامية إلى تطوير المجال النووي. ومن المؤسف أن الوكالة لم تحظ بالدعم المطلوب. وحث إيران على استيفاء متطلبات الوكالة وفقاً لالتزاماتها الدولية في أقرب وقت ممكن. وقد لاحظت شيلي باهتمام الاجتماعات التي عقدت مؤخراً بين السلطات الأوروبية والإيرانية. ويحدوها الأمل في أن يتسنى حل مشكلة البرنامج النووي لإيران عبر حوار بناء في ظل تعاون المجتمع الدولي.

٦١- إن الدول جميعاً تتضرر من جراء التحدي الذي يشكله الإرهاب على الأمن، ذلك أن استمراره يجبر الحكومات على مداومة توخي الحذر. وإلى جانب التدابير المحلية التي يمكن للحكومات تبنيها، فإن الاتفاقات الدولية تعد صكوكاً لا تقدر قيمتها بثمن في مجال التعاون الدولي من أجل محاربة الإرهاب وحماية المواطنين من الأعمال الإرهابية. وقد وقعت شيلي على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وهي الصك الثالث عشر الذي اعتمدته الأمم المتحدة لمناهضة الإرهاب، بعد أن تم إقراره بتوافق الآراء في الجمعية العامة.

٦٢- ومضى يقول إن بلده يولي أهمية عالية للنقل المأمون للمواد النووية، ولذا فإنه يصر على ضرورة إبقاء هذا الموضوع على جدول أعمال الوكالة. وأي إطار ملائم لمثل هذا النقل يتعين أن يشمل، في جملة أمور، لوائح واضحة تنظم نقل المواد المشعة، وتغطي حماية البيئة البحرية، فضلاً عن قواعد لمنع التلوث، ومعلومات آنية عن اختيار الطرق البحرية وتواتر استخدامها، ومعلومات عن أحجام الشحنات. وقد تبين أن المشاورات الجارية بين ممثلي الدول الساحلية والشاحنة في إطار الوكالة مفيدة للغاية. ويؤمل أن تستمر هذه المشاورات، حيث تساعد على الحفاظ على جو من الثقة ييسر تحقيق التقارب بشأن القضايا الحساسة من الناحية السياسية.

٦٣- لقد أعطى إنشاء هيئة الطاقة النووية في شيلي عام ١٩٦٤ زخماً جديداً للتعاون التقني ولتطبيقات التكنولوجيا النووية في شيلي. وخلال عمر الهيئة البالغ ٤٢ عاماً، أحرز تقدم فيما يتعلق بإنتاج النظائر المشعة والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية، وتطبيق المقتفيات في مجالات الطب والتعدين والصناعة والبيئة والزراعة، واستخدام مصادر الأشعة الجيمية المكثفة لحفظ وتعقيم الأغذية والمنتجات الصيدلانية والطبية . وأمكن تحقيق كل ذلك بفضل الدعم القيم الذي قدمته الوكالة. ومنذ الثمانينات، شاركت شيلي في ١٠٨ مشاريع وطنية و٨١ مشروعاً إقليمياً وأقاليمياً.

٦٤- وخلال السنوات المقبلة، سوف ينصب برنامج الوكالة للمساعدة التقنية على البنية الأساسية وتدريب الموارد البشرية. وقد حاولت شيلي مؤخراً، وفقاً لاستراتيجيات التعاون التقني الجديدة التي أرستها الوكالة، حل المشاكل ذات التداعيات الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات المتصلة بتنمية البلد، كالصحة والزراعة والصناعة والتعدين والموارد المائية والبيئة. وبالنظر إلى شتى اتفاقات تحرير التجارة التي وقعها البلد، فإن

مشاريع شيلي المتعلقة بتصدير المنتجات الزراعية تهدف إلى استيفاء متطلبات سوق التصدير من حيث الجودة والاشتراطات الصحية وسلامة الأغذية، خاصة فيما يتعلق باستخدام المواد الكيميائية. ويركز برنامج التعاون التقني الخاص بشيلي لفترة السنتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على تطوير المجالات التي تحظى بأولوية وطنية استناداً إلى الإطار البرنامجي القطري للبلد، الذي تم توقيعه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتشمل هذه المجالات تعزيز البنية الأساسية الرقابية النووية، والتصرف في النفايات الضعيفة والمتوسطة الإشعاع، والتطبيقات النووية الهادفة إلى تدعيم تقنيات اكتشاف ظاهرة المد الأحمر والتحذير منها في وقت مبكر. وتدرك شيلي مدى أهمية التعاون التقني، ولذلك فإنها مستوفية لالتزاماتها حيال صندوق التعاون التقني. ويضطلع اتفاق أركال، الذي صدقت عليه شيلي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بدور مهم في مجال التعاون الإقليمي.

٦٥- لقد وقع للأسف، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حادث إشعاعي في مرفق وطني جنوب شيلي تعرض فيه العاملون لإشعاعات من مصدر بإحدى المعدات الصناعية. واتخذت السلطات المعنية تدابير عاجلة لحماية صحة العاملين وتقييم حجم الحادث. كما أخطرت الوكالة بسرعة وطلبت المساعدة، بموجب الاتفاقيات ذات الصلة. واستجابت الوكالة للطلب فوراً بإيفاد بعثة خبراء متعددي التخصصات ضمت فنيين متخصصين من كل من فرنسا والأرجنتين والبرازيل وروسيا، وصلت إلى شيلي بعد وقوع الحادث بأربعة أيام فقط واضطلعت بمهام شتى. وتدين شيلي بالعرفان للوكالة ولموظفيها الفنيين المتميزين على سرعة الاستجابة للحدث، وتنظر بعين التقدير إلى توصيات البعثة، التي زارت البلد مرتين. كما تتقدم بالشكر إلى حكومات كل من فرنسا والأرجنتين والبرازيل والمكسيك على ما أبدته من تضامن خلال تلك الشهور، وإلى الأطباء والفريق الطبي بمستشفى بيرسي العسكري في باريس، بفرنسا، على نجاحهم في معالجة أكثر المرضى تضرراً. وقد تعلمت شيلي دروساً كثيرة من تلك الحادثة المؤسفة، التي تأمل ألا تتكرر أبداً. وعلى ضوء ذلك، قامت بعثة تابعة للوكالة بتقييم نظام البلد الخاص بإدارة حالات الطوارئ النووية والإشعاعية، وأعيد تنظيم إدارة الأمان النووي والإشعاعي التابعة لهيئة الطاقة النووية في شيلي.

٦٦- وفي أيارمايو ٢٠٠٦، اكتمل تحويل مفاعل البحوث RECH-1، الواقع في سانتياجو والمملوك لهيئة الطاقة النووية في شيلي، إلى استخدام اليورانيوم الضعيف الإثراء. وكان ذلك إيذاناً بانتهاء عملية بدأت قبل ٢٠ عاماً مضت، فيما يبرهن على التزام البلد بانتهاج سياسة نووية سلمية وبمنع الانتشار. وفي هذا الصدد، تنظر شيلي بعين التقدير إلى جهود الحكومة النرويجية التي قامت، بالتعاون مع الوكالة، بتنظيم حلقة دراسية وحلقة عمل تقنية عن تحويل الوقود.

٦٧- وأشاد السيد عمر زنيبر (المغرب) بالوكالة لإنجازاتها الكثيرة في إطار اضطلاعها بمهمتها النبيلة، والدقيقة، المتمثلة في تعزيز السلم والأمن في العالم. وقال إن منح جائزة نوبل للسلام إلى الوكالة وإلى مديرها العام هو اعتراف منصف بالعمل الذي تؤديه. ورغم التحديات الماثلة في ظل سياق دولي صعب، ينبغي للوكالة أن تواصل جهودها من أجل بلوغ هدف تسخير الذرة من أجل السلام، مع الحفاظ على التوازن بين الدعائم الثلاث لأنشطتها، كما يتعين على الدول الأعضاء أن تزودها بما تحتاجه من موارد مالية و كفاءات وظيفية ودعم سياسي ومعنوي.

٦٨- إن أنشطة التحقق التي عهد بها المجتمع الدولي إلى الوكالة تلعب دوراً أساسياً في الجهود المبذولة من أجل ضمان السلم والأمن الدوليين. وتظل معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار، في حين يمثل نظام الضمانات أداته الجوهرية.

٦٩- وتؤيد المغرب جميع المبادرات الرامية إلى محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما تشجع كل الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتنادي بالأخذ بنظام تحقق موثوق تضعه الوكالة. ومن ثم فإنها ترحب بعقد اتفاقات ضمانات وبروتوكولات إضافية جديدة تعزز عالمية نظام الضمانات. وقد قامت، بالتعاون مع الوكالة، بتنظيم حلقة دراسية عن البروتوكول الإضافي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، موجهة إلى الموظفين المسؤولين عن القضايا المتصلة بالضمانات. وتعتمد مصداقية نظام الضمانات على شيئين: قدرته على كشف الأنشطة غير المشروعة، وتنفيذه بشكل عالمي وشفاف ومنصف. ولذا فإنه يتعين التوصل إلى وسائل لتشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام الضمانات والبروتوكول الإضافي على أن تفعل ذلك.

٧٠- ومن المؤسف أنه لم يتحقق تقدم في تنفيذ القرار الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته التاسعة والأربعين بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط. فإصرار إسرائيل على رفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة يمثل مشكلة خطيرة أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وإحلال السلم العادل والمستدام في المنطقة. وينبغي لإسرائيل أن تتخذ خطوات عاجلة لتصحيح هذا الوضع. كما يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر بعين الاعتبار إلى الهواجس الناشئة عن نشر أسلحة نووية في الشرق الأوسط على نحو جاد ومنصف ومتكافئ.

٧١- وأضاف أنه ينبغي أن يؤخذ التهديد الذي يمثله الإرهاب النووي على محمل الجد، كما يتعين توفير المساعدات التي تحتاجها جميع الدول لإنشاء البنى الأساسية الخاصة بالأمن النووي. وحث الدول على التعاون التام مع الوكالة في مجال الحماية المادية للمواد والمعدات النووية ومكافحة الاتجار غير المشروع، بغية منع الاستخدام الإجرامي للطاقة النووية. ويجدر الإشادة بالبرامج والأدوات التي طورتها الوكالة في هذا المجال، كالبعثات المختصة بتقويم البنى الأساسية الوطنية واحتياجات الأمن النووي، حيث ينبغي المضي في تطويرها.

٧٢- ومضى يقول إن المغرب يرحب بإشعارات التأييد من جانب ٨٣ بلداً لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، ولإنشاء آلية لتبادل المعلومات المتعلقة بتطبيق المدونة. ولقد كان بلده من أوائل البلدان التي أبلغت المدير العام بقبولها للمدونة، واستضاف حلقة دراسية للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية حول حماية وضبط المصادر المشعة. ودعا الدول الأعضاء إلى المساهمة في التنفيذ التام لخطة الأمن النووي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

٧٣- وأضاف يقول إن بلده ينظر بعين التقدير إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بمفاعلات القوى المنخفضة والمتوسطة. وسوف يُفتتح في أواخر عام ٢٠٠٦ أول مفاعل مغربي من نوع Triga II. وشكر الوكالة على ما قدمته من مساعدات لذلك المشروع.

٧٤- واستطرد قائلاً إن عنصر الأمان يتسم بأهمية حاسمة لقبول الطاقة من جانب الجمهور مستقبلاً. وتولي حكومة بلده اهتماماً خاصاً لتحسين البنية الأساسية التشريعية والرقابية المحلية من أجل تعزيز الاستخدام السلمي والمأمون للطاقة النووية. ويُنظر حالياً في اعتماد التشريعات التي تمت صياغتها بمساعدة الوكالة.

٧٥- وتجدر الإشادة بالتقدم الذي أحرز في العام السابق في مجال التشغيل المأمون لمحطات القوى النووية ومفاعلات البحوث، وأمان النقل، والوقاية من الإشعاعات المهنية. ويتطلب ضمان مستوى عالٍ من الأمان النووي جهوداً مستمرة وتقيُّداً دقيقاً بالمعايير الدولية. كما يتسم التدريب وتبادل المعلومات بأهمية حيوية في هذا الصدد، وينبغي مواصلة أنشطة الوكالة في هذا المجال.

٧٦- وسوف تقوم المغرب، في إطار تعاونها مع الوكالة، باستضافة دورة تدريبية عن مدونة قواعد السلوك بشأن أمان مفاعلات البحوث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. كما تواصل أنشطتها التدريبية الموجهة للخبراء الأفارقة في ميدان الوقاية من الإشعاعات: ومن المقرر أن تبدأ دورة عليا رابعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في الرباط. وينبغي للوكالة أن تعزز دعمها التقني والمالي لهذا التدريب العالي، وربما رغبت في بحث إمكانية عقد اتفاق طويل الأجل لضمان مواصلة مثل هذه الدورات.

٧٧- إن القوى النووية لا تفي، في الوقت الراهن، سوى بنسبة ١٦% من متطلبات الطاقة في العالم. لكن بالنظر إلى ضخامة الطلب على الطاقة، فضلاً عن التقدم المحرز في مجال أمان وأمن المنشآت والمواد النووية وتزايد القدرة التنافسية الاقتصادية للقوى النووية، فإنه يُتوقع حدوث نمو هائل في ذلك القطاع، خاصة في البلدان النامية من أجل تلبية طلبها المتصاعد على الطاقة ومياه الشرب. والدور الذي تضطلع به الوكالة في هذا السياق ذو شقين: إذ ينبغي لها أن تضاعف جهودها للتعريف بمزايا الطاقة النووية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى ولتبديد سوء الفهم حول مخاطر القوى النووية، كما يتعين عليها أن تسعى جاهدة لضمان أن يمضي تطوير الطاقة النووية جنباً إلى جنب مع تدابير فعالة للأمان والأمن النوويين ولمنع الانتشار.

٧٨- والابتكارات التكنولوجية، فضلاً عن الجهود المبذولة لخفض تكلفة وزمن تشييد المرافق النووية الصغيرة والمتوسطة الحجم، كلها سيكون لها تأثير رئيسي على جاذبية القوى النووية بالنسبة للبلدان النامية. وتتابع المغرب باهتمام التقدم المحرز فيما يخص تطوير المفاعلات ودورة الوقود، الذي يتيح استخدام الطاقة النووية بشكل مأمون وسلمي ولا يضر بالبيئة، بما يشمل الأنشطة المضطلع بها في إطار المشروع الدولي بشأن المفاعلات النووية الابتكارية ودورات الوقود الابتكارية والمحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات.

٧٩- كما ترحب بالتقدم المحرز بشأن التطبيقات غير المتصلة بالطاقة في مجالات الصحة والبيئة والموارد المائية. وعلى ضوء التحديات التي تواجه البشرية في ميادين التغذية والصحة والموارد المائية والطاقة، فإن للتكنولوجيات النووية دوراً مهماً عليها أن تؤديه.

٨٠- وأشاد بالوكالة لأنشطتها المتعلقة بتقنية الحشرة العقيمة التي حققت نتائج إيجابية في نواحي الصحة والتغذية في العديد من البلدان النامية، وكانت ذات تأثير اقتصادي ملموس. وقال إنه ينبغي أن تواصل الوكالة دراسة إمكانية استخدام التكنولوجيات النووية لمكافحة الجراد.

٨١- إن القارة الأفريقية تحتاج بشدة إلى الموارد البشرية والمعدات. ولا ينبغي السماح للجهود الرامية إلى تعزيز الأمان والأمن وتقليص مخاطر الانتشار بأن تصبح عقبة أمام نقل التكنولوجيا للأغراض السلمية. فحق إتاحة التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية معترف به في معاهدة عدم الانتشار.

٨٢- واستطرد قائلاً إن المغرب تدعم برنامج التعاون التقني للوكالة الذي يمكّن البلدان النامية من الاستفادة بالطاقة الذرية في عدد من المجالات ذات الأهمية الحاسمة لتنميتها الاجتماعية-الاقتصادية. وأشاد بجهود الوكالة لتحسين تخطيط وتنفيذ أنشطة التعاون التقني وتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء جميعاً. ومن الضروري أن توفر الدول الأعضاء موارد مالية كافية لتمكين الأمانة من تلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية. وينبغي للدول الأعضاء جميعاً أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة، وأن تسهم بسخاء في صندوق التعاون التقني بما يكفل أن يكون تمويل التعاون التقي كافياً ويمكن التنبؤ به ومضموناً.

٨٣- وأضاف قائلاً إنه رغم أن مجلس المحافظين قد اعتمد في عام ١٩٩٨ تعديل المادة السادسة من النظام

الأساسي فإنه لم يدخل حيز النفاذ بعد. وحتى الآن، لم يودع سوى ٤٦ بلداً، من بينها المغرب، صك قبولها لهذا التعديل. وبطء التقدم المحرز بهذا الصدد إنما يقوض المبادئ الديمقراطية التي تقوم عليها المنظمات الدولية. وحث الدول الأعضاء على قبول التعديل.

٨٤- وتقدمت السيدة غاساما ديا بالتهنئة إلى الوكالة ومديرها العام على نيل جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥، فيما يعدُّ اعترافاً منصفاً بأنشطة الوكالة.

٨٥- وتنصبُّ أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة في السنغال بصفة أساسية على التدريب ونقل التكنولوجيا وتبادل الخبراء وعقد اجتماعات علمية في شتى المجالات، بما يشمل إدارة الموارد المائية، وتحسين الإنتاج الزراعي، وتنمية إنتاج الثروة الحيوانية عبر برنامج مكافحة ذباب تسي تسي، وعلاج السرطان والوقاية منه، والبحوث المتصلة بالتغذية. وقد عقدت السنغال العزم على تطوير التعليم والصحة والزراعة والتجارة والطاقة باستخدام العلم والتكنولوجيا. ومن شأن تعزيز إنشاء قطاع صناعي وطني قوي وتوفير الخدمات في جميع القطاعات الاقتصادية أن يساعد على إرساء الأسس اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنغال. وبصرف النظر عن مسؤولية الدولة في تنفيذ سياسات التنمية الوطنية، فإن من المقبول في الآونة الحالية أن للمجتمع المدني وللقطاع الخاص دوراً مهماً يتعين تأديته في عملية التنمية. ويلزم استحداث نوع جديد من الشراكة بين جميع الأطراف المعنية. ويمكن أن تتجسد مثل هذه الشراكة في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٨٦- وأردفت تقول إن بلدها معروف بدعمه للقيم العالمية المتمثلة في ثقافة العمل، وروح الحوار والمبادرة، فضلاً عن التضامن والسلم والعدالة. والوكالة، التي تعمل لصالح السلام عن طريق تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، هي ولا ريب شريك استراتيجي لبلد مثل السنغال، التي انضمت بالتالي إلى عضوية الوكالة بعد نَيل استقلالها في عام ١٩٦٠. ومنذ ذلك الوقت، ظلت مستوفية لمساهماتها وصدقت على صكوك شتى، أحدثها هو معاهدة بليندابا.

٨٧- وأضافت قائلة إن الإرهاب النووي، وما يتصل به من مخاطر انتشار المواد النووية والمشعة، يشكل تهديداً حقيقياً للأمن والصحة والسلام في أنحاء العالم. واقتداءً بسائر البلدان الأفريقية وبالمجتمع الدولي، فإن السنغال تدرك ضرورة وضع استراتيجية منسقة عالمياً لمكافحة الإرهاب النووي. ورحبت بأنشطة الوكالة في هذا المجال، فضلاً عما تقدمه من مساعدات إلى الدول الأعضاء في مجال الحماية المادية، والضبط الرقابي والكشف عن الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة، وكذلك بالتكامل بين نظم الأمان والأمن النوويين.

٨٨- إن أزمة النفط قادت العالم، والبلدان الواقعة في الجنوب بصفة خاصة، إلى أزمة غير مسبوقة في مجال الطاقة. وثمة حلول كثيرة لتلك المشكلة. وحكومة السنغال لا تفكر حتى الآن في استخدام التكنولوجيا النووية لغرض توليد الكهرباء، حيث إنه لا تلوح أمام البلدان الأفريقية أية بادرة لحل مشكلة التصرف في النفايات المشعة. وتنظر السنغال حالياً في الطاقة الحيوية كبديل. غير أنه يتعين النظر بعين الاعتبار إلى القضايا الاقتصادية والبيئية والسياسية ذات الصلة. كما يحتاج الباحثون الأفارقة إلى دعم الدول الأعضاء والوكالة لدراسة خيارات الوقود الحيوي بمزيد من التعمق.

٨٩- ومضت تقول إن بلدها يساوره القلق إزاء نقص الموارد والمعدات اللازمة لمعالجة مشكلة تصريف النفايات السامة. ويلزم، على سبيل الأولوية العاجلة، وضع تدابير فعالة للكشف والوقاية في أفريقيا، بمساعدة الوكالة، من أجل حماية المجموعات السكانية المعرضة للضرر من التلوث الذي تسبِّبه الأفعال غير المسؤولة

والإجرامية على نطاق واسع.

٩٠- وينبغي للوكالة أن تواصل وأن تعزز دعمها للدول الأفريقية في المجالات ذات الأولوية مثل الصحة، وإدارة الموارد المائية، والزراعة، والأمان والأمن النوويين، والوقاية من الإشعاعات. ويجري بالفعل استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية لتدعيم التنمية المستدامة. بيد أنه يلزم تعزيز القدرات العلمية والتقنية وحل مشكلات التصرف في النفايات والاتجار غير المشروع.

٩١- وفي ختام كلمتها، أعربت عن أملها في أن تساعد أنشطة الوكالة، بما لها من تأثير على مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على اختزال الطريق الطويل نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

٩٢- وتحدث السيد شاللر أيضاً باسم لختنشتاين، قائلاً إنه منذ المؤتمر العام السابق، هيمنت تطورات مهمة وقعت في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح والتعاون النووي على جدول الأعمال الدولي، خاصة القضية النووية الإيرانية. ورحب بالجهود الدبلوماسية المبذولة بهذا الشأن. وكانت إيران قد ألمحت، في ردها بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس على الاقتراحات المطروحة، إلى استعدادها للانخراط في مناقشات تتناول جميع جوانب برنامجها النووي. وينبغي حسم القضية النووية الإيرانية عبر الدبلوماسية. ودعا جميع الأطراف للعودة إلى مائدة المفاوضات من أجل الحيلولة دون تصعيد الموقف، بما سيفضي إليه ذلك من تداعيات على الدول جميعاً.

٩٣- وقال إنه في حين تصاعدت الآمال عام ٢٠٠٥ حول إمكانية استئناف المفاوضات بشأن القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية، سَرَت شائعات شتى حول احتمال إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاختبارات نووية أثارت هواجس جديدة. ويدعو بلده جميع الأطراف في المحادثات السداسية إلى التحلي بروح توافقية لتيسير استئناف المفاوضات، كما يحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار.

٩٤- وتظل مبادرة التعاون النووي المدني بين الولايات المتحدة والهند تطرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل نظام منع الانتشار القائم على معاهدة عدم الانتشار. وللوكالة ضلع كبير في هذه المبادرة، من حيث تحديد التدابير الرقابية المطلوب تطبيقها. لكن المشروع، الذي يضفي مزيداً من الحرية على التعاون النووي مع الهند، يتناقض بشدة مع عدد من الاقتراحات الأخيرة بفرض قيود أكبر على إتاحة ما يسمى بتكنولوجيات دورة الوقود النووي الحساسة. وينبغي أن يبقى حق التعاون والوصول إلى التكنولوجيات الحساسة مرهوناً بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والتقيُّد الصارم بتنفيذ أحكامها.

٩٥- واستأنف حديثه قائلاً إن بلده ينظر بعين الارتياح إلى حسابات الوكالة لعام ٢٠٠٥ وإلى الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٧. وينبغي بذل كل الجهود الكفيلة بتغطية النفقات من الميزانية العادية؛ حيث يتعين أن يكون اللجوء إلى اعتمادات من خارج الميزانية محدوداً وخاضعاً للوائح التنظيمية المعمول بها. فالاستخدام المفرط للموارد الخارجة عن الميزانية يمكن أن يقوض استعداد الدول للمشاركة بصورة فاعلة في إدارة الوكالة.

٩٦- ولأسباب داخلية، عجزت سويسرا عن دفع كامل حصتها في صندوق التعاون التقني للعامين السابقين. وقد اتُّخِذت تدابير لمعالجة هذا الوضع وسيتم قريباً سداد مبلغ إضافي يخص عام ٢٠٠٦.

٩٧- وأضاف يقول إن بلده منبهر بالتحسن المستمر في فعالية وكفاءة الأنشطة التي تضطلع بها إدارة التعاون التقني، خاصة إقامة شراكات إقليمية وأقاليمية والنجاح في تنفيذ نظام تكاليف المشاركة الوطنية.

٩٨- واستطرد قائلاً إن من الأهمية بمكان أن تتبنى جميع الدول الخاضعة للضمانات موقفاً إيجابياً تجاه أنشطة الوكالة في هذا المجال. ومع التسليم بضرورة أن يكون نظام الضمانات عالي الجودة وفعالاً، فإن بلده مقتنع بأنه يتعين على كل دولة، في مجال منع الانتشار النووي في المقام الأول، أن تحترم حقوق وهواجس الدول الأخرى وأن تفي بالتزاماتها. وهذان الجانبان مكملان أحدهما للآخر ويتسمان بأهمية حاسمة لتعزيز الثقة والتعاون في مجال تطبيق الضمانات. ورحب بالتقرير السنوي بشأن الضمانات، لكنه أبدى قلقه إزاء الزيادة التصاعدية في التكاليف. فبعد انضمام سويسرا إلى البروتوكول الإضافي بعام واحد، حدثت زيادة هائلة في استثماراتها مُقدَّرةً بالوقت المنفق والموارد البشرية المستخدمة. وعلى سبيل المثال، استدعى تعطُّل نظام المراقبة زيارة إضافية قام بها المفتشون. كما أن إدخال معدات أكثر كفاءة وعصرية أدى بالتالي إلى ضوابط إضافية وإلى زيادة أعباء العمل الملقاة على الوكالة والمشغِّلين والنظام الحكومي لحصر ومراقبة المواد النووية. ومع الحاجة الواضحة لتفعيل الرقابة من جانب الوكالة، ينبغي أن تُبذل جهود لتجنب التدابير الباهظة التكلفة الناجمة عن درجة فعالية غير مضمونة النتائج، وكفالة ألا تتحول مهام الوكالة ببساطة إلى السلطات أو الجهات التشغيلية الوطنية. ويأمل بلده أن تنجح اللجنة الاستشارية المعنية بالضمانات والتحقق في إطار نظام الوكالة الأساسي في إدخال تحسينات على هذا المجال.

٩٩- وقد وقعت ليختنشتاين على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الذي يخصها في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وتنوي تنفيذه على وجه السرعة. بيد أنه تجري مناقشة عدد من القضايا المتصلة بالاتحاد الجمركي بين سويسرا وليختنشتاين، وسيلزم حسمها قبل تنفيذ البروتوكول. وينبغي التوصل قريباً إلى حل قابل للتنفيذ عملياً.

١٠٠- وتولي سويسرا أهمية كبيرة للأنشطة المنفَّذة في مجال الأمن النووي. وقد شارك الخبراء السويسريون بفاعلية، خلال الأشهر الأخيرة، في بعثات الخدمة الاستشارية الدولية للحماية المادية، واستفاد البلد ذاته من إحدى هذه البعثات، بما أكد أن الجهود التي بُذِلت في السنوات الأخيرة قد أتت ثمارها المرجوة. كما اقتُرحت تحسينات إضافية سيتم الأخذ بها تدريجياً.

١٠١- وقد أعلنت الحكومة السويسرية أن الجدوى الاقتصادية لخزن المواد المشعة أصبحت مؤكدة، بما يعني أن التخلص الجيولوجي في سويسرا غدا أمراً ممكناً. وهكذا حُلَّت مشكلة التصرف في النفايات النووية بدءاً بالإنتاج ووصولاً إلى التخزين. بيد أنه لم يتسن إلى الآن البدء في تشييد مرفق للتخلص الجوفي. ويظل باب اختيار موقع لهذا الغرض مفتوحاً، وسوف يقتضي تشاوراً موسعاً مع عامة الجمهور. كما يبقى التعاون الدولي في إطار مشروع متعدد الجنسيات لخزن النفايات الشديدة الإشعاع خياراً مطروحاً.

١٠٢- وتقدم السيد جوهانسن (النرويج) بالتهنئة إلى الوكالة بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشائها ومنحها جائزة نوبل للسلام المزمع استخدامها في تطوير الموارد البشرية في مجالين حيويين هما الصحة والتغذية. وقال إن النرويج ساهمت بمبلغ ٤ ملايين كرون لصالح صندوق الوكالة المعني بالسرطان والتغذية.

١٠٣- وأضاف يقول إن الوكالة تضطلع بدور حيوي في معالجة التحديات المرتبطة بنظام منع الانتشار النووي. ودعا إيران إلى الامتثال لمتطلبات القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما يشمل تعليق برامج الإثراء، وتعجيل وتيرة تعاونها مع الوكالة بغية التوصل إلى حل دبلوماسي. كما ينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تسمح للوكالة بالمثل برصد تفكيك برنامجها النووي.

١٠٤- إن الدورة الجديدة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار تتيح فرصة جديدة لتدعيم المعاهدة وتقويتها. فالوكالة هي حجر الزاوية في نظام الأمن ونزع السلاح على الصعيد العالمي. ويشكل عقد اتفاق ضمانات شاملة،

فضلاً عن بروتوكول إضافي، المعيار الجديد للتحقق. وينبغي أن تواصل الوكالة العمل لتحقيق التقيُّد العالمي بهذا المعيار.

١٠٥- والضمانات المتكاملة توفر التوليفة المثلى للتدابير الرقابية وتمنح الوكالة قدراً أكبر من المرونة في تحديد الموضع الذي تركز عليه جهودها ومواردها المحدودة. وقد قبلت النرويج الضمانات المتكاملة، وهي مستعدة لتقاسم خبراتها في هذا المجال مع سائر البلدان.

١٠٦- وأردف قائلاً إن بلده يرحب بالمثل بإنشاء اللجنة الاستشارية المعنية بالضمانات والتحقق في إطار نظام الوكالة الأساسي، وإن كانت اللجنة لم تحرز تقدماً كبيراً حتى الآن. وحث الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها للاتفاق على برنامج العمل.

١٠٧- وتتسم المناطق الخالية من الأسلحة النووية بأهمية لمجالي عدم الانتشار ونزع السلاح. وتشجع النرويج المدير العام فيما يبذله من جهود جديرة بالثناء لتعزيز الضمانات وإزالة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما تشيد بدور الوكالة في تشجيع الدول على البدء في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٠٨- ويمثل الأمان والأمن النوويان عناصر حيوية في محاربة الإرهاب النووي. وترسي الاتفاقيات ومدونات قواعد السلوك التي تضعها الوكالة في هذا المجال معياراً دولياً ينبغي أن تسعى جميع الدول الأعضاء جاهدة للوصول إليه. وقد طرأ تحسن كبير على النظام الدولي للأمن النووي في السنوات الأخيرة، بفضل شتى القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي الصادرة عام ٢٠٠٥، وتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وتعكف النرويج في الوقت الراهن على مراجعة الإطار الرقابي الخاص بها في إطار التصديق على الصيغة المعدلة للاتفاقية المذكورة.

١٠٩- وقد تلقت النرويج دعماً قيِّماً من الوكالة فيما يتعلق بالتحضير للندوة الدولية بشأن التقليل إلى الحد الأدنى من اليورانيوم الشديد الإثراء في القطاع المدني، وهي الندوة التي عُقِدَت في أوسلو في حزيران/يونيه. والوكالة مؤهَّلة جيداً لمساعدة الدول في هذا المجال حيثما كان ذلك مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية. وفي نهاية الندوة المذكورة، خلص الرئيس إلى أنه يمكن تحويل غالبية مفاعلات البحوث في العالم إلى استخدام اليورانيوم الضعيف الإثراء دون تدهور ملحوظ في أدائها. وينبغي تكريس مزيد من الجهد لتطوير أنواع بديلة عالية الكثافة من اليورانيوم الضعيف الإثراء.

١١٠- إن آليات استعراض النظراء مفيدة للغاية في تعزيز عملية تنفيذ الصكوك القانونية الدولية والمدونات القائمة على المستوى الوطني. وترحب النرويج بالناتج الإيجابي للاجتماع المفتوح العضوية المعني بتطبيق مدونة قواعد السلوك بشأن أمان مفاعلات البحوث. كما تتطلع إلى الاجتماع الدوري الأول لمناقشة تطبيق المدونة المذكورة، وهو ما من شأنه أن يساعد على إكساب آليات استعراض اتفاقية الأمان النووي فعالية أكبر.

١١١- ولا يوجد بلد محصَّن ضد التداعيات المترتبة على حالات الطوارئ النووية أو الإشعاعية. ولقد ظلت النرويج، على مدى بضعة أعوام، تدعو إلى تقوية النظام الدولي للتأهب والتصدي لحالات الطوارئ. وهي تتطلع إلى سرعة تنفيذ خطة العمل التي وضعتها الوكالة بشأن هذا الموضوع. ويُفترَض أن يساهم مركز الحادثات والطوارئ الذي تم إنشاؤه حديثاً مساهمة قيِّمة بهذا الصدد. بيد أنه سيلزم توفير تمويل مستديم ويمكن التنبؤ به وكافٍ، وينبغي أن تؤخذ هذه الحاجة في الاعتبار على النحو اللائق في عملية وضع البرنامج والميزانية العاديين

للوكالة.

١١٢- ومضى يقول إن النرويج تنظر بعين التقدير إلى الجهود الجاري بذلها لتنفيذ خطة العمل المعنية بأمان نقل المواد المشعة، وإلى عمل فريق الخبراء الدولي المعني بالمسؤولية النووية. ويشجع بلده على استمرار الحوار بين الدول الساحلية والدول الشاحنة.

١١٣- وأضاف قائلاً إن من الأهمية بمكان ألا يكون للأنشطة النووية السلمية تأثير سلبي على البيئة. ويؤيد بلده الجهود الجارية بغية وضع إطار دولي لحماية البيئة من آثار الإشعاعات المؤينة. كما تسلط مبادئ الأمان الأساسية المقترحة من جانب الوكالة الضوء على البعد البيئي. وينبغي صياغة مؤشرات لرصد الأضرار البيئية المحتملة.

١١٤- إن الوكالة تساهم مساهمة بارزة في عملية التنمية في مجالات الصحة العامة والزراعة وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة. وعليها أن تضطلع بدور عالمي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وترحب النرويج ببرنامج العمل الذي وضعته الوكالة لعلاج السرطان وبالدعم الذي تقدمه للدول الأعضاء في إطار استخدام الإشعاعات للأغراض الطبية.

١١٥- وعلى ضوء الدور العالمي المتزايد الأهمية الذي تؤديه الوكالة، من الضروري أن تظل تدار بشكل جيد، وأن يهيّأ لها ما تحتاجه من موارد ومرونة لمجابهة التحديات المستجدة بفعالية، وأن تدار هذه الموارد المالية وتُنفَق بكفاءة. وتعدُّ الجهود التي تبذلها الوكالة لتوظيف نساء فنيات مؤهَّلات تأهيلاً جيداً جهوداً بناءة، وإن كان يلزم القيام بالمزيد في هذا المجال.

١١٦- وقال السيد الجاسم (الكويت) إن بلده يولي اهتماماً كبيراً لبرامج التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة، التي أثبتت فاعليتها في تلبية احتياجات الدول في العديد من المجالات كالزراعة والثروة الحيوانية وتنقية المياه، وفي الاستخدامات الصحية، وفي تطوير وتنمية الكوادر العلمية والتقنية في الدول الأعضاء. وعليه وللأسباب الآنفة الذكر، أكد على ضرورة استمرار الوكالة في العمل على بذل المزيد من الجهود لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بغية التوصل إلى تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد لابد من التأكيد على ضرورة توفير التمويل الدائم والمستمر لصندوق التعاون التقني، وذلك ضماناً لاستمرار التدفق المالي بغية إنجاح المشاريع القائمة والمستقبلية، وتفادي ما جرى من وجود حالات عجز جاءت نتيجة عدم التزام بعض الدول بتسديد مساهماتها. وبالرغم من أن المساهمات طوعية، فإنه يتوجب على الدول التقيُّد بالتزاماتها السياسية تجاه سداد مساهماتها بالكامل وبانتظام. ونوَّه إلى أن الحكومة الكويتية لها سجل جيد في هذا الصدد بشكل منتظم.

١١٧- والكويت على استعداد تام لتعزيز التعاون مع الوكالة بهدف تطوير قطاع العلوم والتكنولوجيا النووية وتدعيم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دعماً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بمصادر المياه، والغذاء، ومكافحة الأمراض وعلاج المشاكل الصحية.

١١٨- ووجَّه الثناء للجهود التي تقوم بها الوكالة لتقوية التعاون الدولي في مجالات الأمان النووي والإشعاعي. وشدَّد على ضرورة وضع الأنظمة واللوائح الصارمة التي من شأنها إحكام السيطرة والرقابة على حركة المصادر المشعة والمواد النووية. وفي هذا المجال تعلن الكويت استعدادها للتعاون في الأنشطة التي تهدف إلى رفع كفاءة مستوى أمان تلك المصادر والمواد واستخداماتها، وقد يكون ذلك عن طريق تنفيذ مشاريع وطنية أو إقليمية بالتعاون مع الوكالة أو مع المنظمات الأخرى ذات الاهتمام. وبهذا الصدد، يود التأكيد على ضرورة قيام

الوكالة بالتنسيق مع الدول الأعضاء التي تقيم منشآت نووية على أراضيها لأخذ الحيطة والحذر، وعلى ضرورة قيام الوكالة بالتحقق وبشكل مستمر من قيام سلطات تلك الدول باتباع إجراءات السلامة في منشآتها النووية، وذلك ضماناً للسلامة من أخطار الحوادث النووية.

١١٩- ويتحتم على المجتمع الدولي تكثيف جهوده للقضاء على الإرهاب النووي. ومسألة إخضاع المنشآت النووية في كافة الدول على حد سواء لرقابة الوكالة أمر غاية في الأهمية. وما يثير قلق الكويت هو بروز بعض حالات التهريب والاتجار غير المشروع بالمواد النووية. وإنها في هذا المقام تؤكد على حرصها أن تتصدى خطة أنشطة الوكالة بهذا الشأن للحماية من الإرهاب النووي، وأن تكفل الكشف عن أنشطة الاتجار التي تقوم بها الشبكات النووية الخفية، ومنع أعمال السرقة وحماية المرافق النووية. ولابد هنا أن يشار ضمن هذا السياق إلى توقيع بلده على التعديلات التي أُجريَت على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وهو ينظر بإيجابية للمساعي التي تقوم بها بعض الدول في مجال تدابير الأمن والحماية من الإرهاب النووي، شريطة أن لا تشكل هذه المساعي أدوات منفصلة بل مكملة لنظام عدم الانتشار وللولاية الممنوحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٢٠- ويُعتبَر نظام الضمانات حجر الأساس لنظام حظر الانتشار، الذي يحظى بدعم غالبية الدول. وأعرب عن خالص تقدير حكومة بلده للجهود التي تقوم بها الوكالة والهادفة إلى تقوية وتفعيل كفاءة تطبيق معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية التابعة لها. وتود أن تحث جميع الدول التي لم تعقد اتفاق ضمانات شاملة حتى الآن بأن تقوم بذلك، وتشجع الدول التي عقدت اتفاق ضمانات شاملة ولم تنضم للبروتوكول الإضافي بأن تبادر بالقيام بذلك، وأن تعمل بشكل وثيق مع الوكالة على حل كل ما قد يثار من شكوك حول برامجها النووية وذلك عن طريق الحوار البناء والشفافية.

١٢١- وتولي الكويت أهمية كبرى لتعميم تطبيق نظام الضمانات الشاملة في منطقة الشرق الأوسط على جميع الأنشطة النووية. إلا أنه يلاحَظ وبالمزيد من الأسف أنه وبالرغم من التزام دول المنطقة بمعاهدة عدم الانتشار وبتطبيق الضمانات، توجد دولة واحدة – هي إسرائيل – لا تزال خارج نظام الحد من الانتشار، الأمر الذي من شأنه التأثير سلباً على أمن واستقرار المنطقة وبالتالي الأمن والاستقرار الدوليين. فهل يُعقَل أن تلتزم جميع دول المنطقة بالتزاماتها، بينما تُستثنى إسرائيل، المسموح لها بالبقاء خارج الإطار القانوني في مجال نزع السلاح النووي؟

١٢٢- ومن هذا المنطلق يود دعوة الوكالة إلى تكثيف جهودها والسعي إلى تعميم تطبيق نظام الضمانات على كافة المنشآت والأنشطة النووية الإسرائيلية وفي جميع دول المنطقة، تمهيداً لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية. إن منطقة الشرق الأوسط لن تحقق غاياتها من الأمن والاستقرار طالما استمرت إسرائيل في رفض إخضاع منشآتها لضمانات الوكالة. وهو ما يجعل من استمرار هذا الوضع غير الطبيعي دافعاً قد يشجع دولاً أخرى على السعي إلى امتلاك الأسلحة النووية أو تصنيعها بذريعة غض البصر والتهاون عالمياً في التعامل مع إسرائيل. كما أن هذه الحالة تعيق مساعي إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية كخطوة أولى لإخلاء المنطقة من كافة أسلحة الدمار الشامل. وفي ضوء القلق الذي يساور حكومة الكويت من المخاطر الناجمة عن القدرات النووية التسليحية الإسرائيلية، فإنها تطالب المجتمع الدولي كافة، وعلى وجه الخصوص الدول التي تتحمل مسؤولية خاصة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، أن تضع كل إمكانياتها وتبذل كافة جهودها من أجل تحقيق عالمية المعاهدة وإزالة المخاوف التي تساور شعوب منطقة الشرق الأوسط.

١٢٣- وقال السيد سايتشوف (بيلاروس) إن السنوات التي انقضت منذ تأسيس الوكالة أكدت دورها الرائد في

ضمان الاستخدام المأمون للطاقة النووية في الأغراض السلمية والرصد الفعال لامتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها الدولية بعدم الانتشار النووي. وقد حققت الدول الأعضاء والأمانة إنجازات عظيمة. فقد أقيم نظام عالمي للأمان النووي والإشعاعي. ويجري بنجاح تنفيذ خطة عمل لمكافحة الإرهاب النووي، فضلاً عن تدابير لتعزيز الحماية المادية للمصادر الإشعاعية وللمواد النووية. وتُبذل جهود لإضفاء صفة العالمية على نظام عدم الانتشار وتحسين فعالية ضمانات الوكالة. وجارٍ العمل بهدف الحفاظ على المعارف النووية وتدريب الخبراء. وفي ظل برنامج التعاون التقني، تقدَّم مساعدات إلى الدول الأعضاء لحل المشاكل في مجالات شتى عبر تطبيق التكنولوجيا النووية المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، حظي عمل المنظمة بتقدير منصف عبر منحها جائزة نوبل للسلام، وهو ما سيعطي بالضرورة زخماً جديداً لأنشطتها المنصوص عليها في نظامها الأساسي.

١٢٤- إن التعاون التقني يمثل أداة مهمة لتعزيز التنمية المستدامة. ولقد قامت بيلاروس، عبر التعاون الفعال مع الوكالة، بإنشاء وتعزيز بنيتها الأساسية المتعلقة بالوقاية من الإشعاعات ووضع معايير الصحة والأمان الخاصة بها. كما تمكنت من تدريب أخصائيين من بلدان أخرى. وهي ترحب بتقوية الشراكة فيما بين الدول الأعضاء في الوكالة.

١٢٥- وكانت معالجة العواقب الناجمة عن حادث تشرنوبل مجالاً ذا أولوية للتعاون بين الوكالة وبيلاروس. فقد تم نقل التكنولوجيا التي تتيح إنتاج حاصلات نظيفة في المناطق الملوثة وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية. وأدت المشاريع المنفَّذة إلى جملة نتائج، من بينها إقامة خطوط لإنتاج زيت اللفت والدقيق، والأخذ بتدابير فعالة تكفل الامتثال للمعايير الوطنية الصارمة بشأن مكون النويدات المشعة في المواد الغذائية ومنتجات الغابات. ويصعب التقليل من أهمية مثل هذه المشاريع بالنسبة للمناطق الملوثة.

١٢٦- لقد كان أهم استنتاج تم التوصل إليه خلال المؤتمر الختامي لمحفل تشرنوبل التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، الذي اقترح المدير العام إقامته أثناء زيارته إلى بيلاروس في عام ٢٠٠١، هو أن المهمة الأساسية في المرحلة الحالية تتمثل في التغلب على العواقب الاجتماعية-الاقتصادية لهذا الحادث مع مواصلة بحث العواقب الطبية والبيئية في الأجل الطويل. وقد أشاد القرار A/RES/60/14، الذي اعتُمِد خلال الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بمساهمة الوكالة في التعاون الدولي بشأن تشرنوبل وبما قدمته من مساعدات إلى كلٍّ من بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا. وينبغي للوكالة أن تواصل العمل على توسيع التعاون الدولي بشأن تشرنوبل وتنفيذ التوصيات المقدَّمة خلال المؤتمر الدولي الذي عُقِد في منسك في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بمناسبة الذكرى العشرين لوقوع الحادث.

١٢٧- إن القوى النووية تنتج في الوقت الراهن ١٦% من الكهرباء في العالم. وستكون ثمة حاجة إلى تكنولوجيات مأمونة بيئياً وقادرة على المنافسة اقتصادياً للوفاء بالطلب مستقبلاً. وفي هذا الصدد، تعقد بيلاروس آمالاً كبيرة على المشروع الدولي بشأن المفاعلات النووية الابتكارية ودورات الوقود الابتكارية، وتود المساهمة فيه.

١٢٨- وبيلاروس، باعتبارها من أقوى المؤيدين لتقوية نظام عدم الانتشار النووي وتطبيقه عالمياً، تفي بالتزاماتها الرقابية بموجب معاهدة عدم الانتشار وقد وقعت على بروتوكول إضافي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. بيد أنه لا ينبغي مطلقاً أن تُستخدَم آليات معاهدة عدم الانتشار كذريعة لمعارضة البرامج النووية السلمية. فللدول الأطراف في هذه المعاهدة حق أصيل في الاستخدام السلمي للقوى النووية، كما أن عليها التزاماً بالعمل بأقصى شفافية امتثالاً لروح المعاهدة ونصها. وينبغي، علاوةً على ذلك، أن تمضي جهود منع الانتشار جنباً إلى

جنب مع نزع الأسلحة النووية وتدابير بناء الثقة بين الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية.

١٢٩- وسوف تواصل بيلاروس التعاون مع الوكالة بغية تقوية النظام الدولي لعدم الانتشار، كما تؤيد عملها المتسم بحرفية عالية في مجال تطبيق الضمانات. بيد أنها قلقة إزاء الاتجاه لتحويل الوكالة إلى مجرد سلطة رقابية. فالوكالة قد اكتسبت مكانتها كمنظمة دولية ذات صدارة في المجال النووي عبر ممارسة جميع وظائفها المنصوص عليها في نظامها الأساسي.

١٣٠- وقال إن بلده يرحب بأنشطة الوكالة الهادفة للحفاظ على المعارف النووية وتدريب الخبراء. ويتسم التدريب في مجال الأمان الإشعاعي بأهمية خاصة لبيلاروس التي استضافت عدة فعاليات حول هذا الموضوع تحت رعاية الوكالة. وقد قامت جامعة ساخاروف البيئية الدولية بتدريب كثير من الخبراء من دول كومنولث الدول المستقلة وأوروبا الشرقية في مجال الوقاية من الإشعاعات وأمان المصادر الإشعاعية. ورحَّب بجهود الأمانة وجامعة ساخاروف لإرساء أسس تعاون مستدام في هذا المجال خلال الأجل المتوسط.

١٣١- وأخيراً، على غرار السنوات السابقة، تبدي بيلاروس استعدادها لدفع حصتها المستهدفة في صندوق التعاون التقني بالكامل وفي وقتها. كما تدعو الدول الأعضاء جميعاً إلى اتخاذ التدابير الضرورية التي تكفل أن يكون تمويل برنامج التعاون التقني كافياً.

وتولى السيد بازوبيري أوتيرو (بوليفيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

١٣٢- وقال السيد الدكتور مصطفى يحيى بهران (اليمن) إن الوكالة، منذ إنشائها، قدمت العديد من الإسهامات الملموسة في الحياة اليومية لشعوب المعمورة، وخاصة في مجالات الصحة والزراعة والصناعة والطاقة. وتَقَدَّمَ إلى الوكالة ومديرها العام بالتهنئة على منحهما جائزة نوبل للسلام.

١٣٣- وتشهد صناعة الطاقة النووية انتعاشاً عالمياً بعد ركود طويل استمر أكثر من ثلاثة عقود، ويتزامن هذا الانتعاش مع ثلاث قضايا دولية تحتل اهتماماً متزايداً وحساسية كبيرة هي: أولاً: أمن الطاقة، وهو يعني امتلاك مصادر كافية ورخيصة ليس فقط للأحياء ونشاطهم الاقتصادي والاجتماعي، بل كذلك الأجيال القادمة بما يضمن حياة سعيدة وكريمة. وثانياً: الخراب البيئي والتغيرات المناخية، حيث لم يعد هنالك أي جدل سواء في إطار المختصين أو صانعي القرار حول أن بيئة الأرض تتعرض لخراب يهدد مستقبل بقائها إذا لم يتم التدخل الفوري لوقف التدهور الحادث أولاً ومحاولة الإصلاح ثانياً. ويرتبط هذا الخراب البيئي مباشرةً بالإفراط في استخدام مصادر الوقود الأحفوري. وثالثاً: الانتشار النووي، فهناك جدل سياسي وقانوني هائل في هذا الموضوع في إطار التحديات التي تواجه ليس فقط معاهدة عدم الانتشار بل منظومة حظر الانتشار النووي الدولية برمتها.

١٣٤- وأضاف قائلاً إن معاهدة عدم الانتشار حققت نجاحات كثيرة منذ اعتمادها، ويؤمل استمراريتها بما يخدم الأمن والسلام الدوليين من جهة والتنمية والرخاء والعدل من جهة أخرى. وانطلاقاً من ذلك فإن بلده يؤكد من جديد على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بصفة عامة والأسلحة النووية بصفة خاصة. وهو الأمر الذي لن يتحقق ما لم تنضم إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار بالتخلي عن برنامجها النووي بما في ذلك توقيع اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة الخارجة عن منظومة حظر الانتشار النووي. وإن أي تعزيز لهذه المنظومة الهامة جداً لابد أن يرتكز على مبدأ المساواة والعدل في القانون الدولي. ولابد من مطالبة جميع الدول الأطراف في المعاهدة، خاصة النووية منها، بوقف نقل المعدات والمعلومات التكنولوجية المتعلقة بالأنشطة النووية إلى

إسرائيل طالما أنها لم تنضم إلى المعاهدة.

١٣٥- وبكل سرور وغبطة يود أن يبلغ المؤتمر بإجراء الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس المحلية في الجمهورية اليمنية، حيث يتنافس خمسة مرشحين، يمثلون الحزب الحاكم وتجمعات أحزاب المعارضة، ومستقلون على مقعد الرئاسة، في حين يتنافس آلاف المرشحات والمرشحين على مقاعد المجالس المحلية. ويصف المراقبون الحملة الانتخابية بأنها منقطعة النظير من حيث التعدد السياسي وحرية الرأي والرأي الآخر.

١٣٦- إن اليمن تسعى إلى الاستجابة لتحديات إنمائية جوهرية، تحديات تتعلق بحل مشاكل الفقر والجهل والمرض. ويأتي في هذا الإطار الدور الذي يمكن أن تلعبه التطبيقات السلمية للطاقة النووية في مختلف المجالات بما في ذلك في مجال إنتاج الطاقة وتحلية المياه، وخاصة فيما يتعلق بتلك البلدان التي لا تمتلك مصادر كافية ورخيصة للطاقة. وتمثل الطاقة النووية مصدراً صديقاً للبيئة ومنافساً اقتصادياً.

١٣٧- إن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التعاون التقني لا غنى عنها لكثير من البلدان، ولذلك فإن اليمن يتوجه بالتحية لإدارة التعاون التقني لما ساهمت به في قطاعات الصحة العامة والزراعة والموارد المائية. ففي إطار برنامج العمل بشأن علاج السرطان، قام اليمن بوضع وتنفيذ استراتيجية وطنية ابتداءً من السيطرة على المسرطنات ومروراً بالتعليم والتثقيف لعموم الناس، وانتهاءً بالكشف المبكر عن المرض ثم تطبيق العلاج الناجح.

١٣٨- كما يؤيد اليمن المشاريع قيد التنفيذ في مجموعة عراسيا، وتلك المخطط لها مستقبلاً، ويتوجه بالرجاء للوكالة بالنظر في إمكانية تعزيز تعاونها مع الهيئة العربية للطاقة الذرية.

١٣٩- وتقدَّمت السيدة زياكوفا (سلوفاكيا) بالتهنئة للوكالة على الإنجازات التي حققتها خلال الخمسين عاماً الماضية والتي تُوِّجَت بمنحها جائزة نوبل للسلام.

١٤٠- وقالت إن معاهدة عدم الانتشار تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار. ومن المؤسف أن مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥ لم يوفر الإرشادات الضرورية من أجل التصدي للتحديات المهمة التي يواجهها هذا النظام. وهذه النتيجة تشير إلى نقص الإرادة السياسية وتؤكد استمرار الأزمة في مجالات ضبط التسلح ونزع السلاح ومنع الانتشار. كما أسفر اجتماع قمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ عن فشل مماثل. ولابد من التعاون لمعالجة أزمة الامتثال والثقة التي تواجهها معاهدة عدم الانتشار بما يتيح بلوغ الغرض منها.

١٤١- وأضافت قائلة إن البروتوكول الإضافي هو أداة تحقق جوهرية يمكن أن تعزز الثقة فيما بين الدول وأن تضطلع بدور أساسي في منع انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن تشكل اتفاقات الضمانات الشاملة مع البروتوكولات الإضافية معيار الوكالة للتحقق، وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى تعزيز الثقة الضرورية لدفع التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومما يؤسف له أن التنفيذ العالمي للبروتوكولات الإضافية لا يزال بعيداً عن أن يكون حقيقة فعلية. ويحث بلدها الدول جميعاً على أن تبادر بأسرع ما يمكن إلى توقيع بروتوكول إضافي والتصديق عليه وتنفيذه. كما يناشد الدول التي لم تُدخِل اتفاقات الضمانات الشاملة إلى حيز النفاذ حتى الآن أن تفعل ذلك دون مزيد من الإبطاء. وفي هذا الصدد، يسرها أن تعلن أن اتفاق الضمانات الجديد المعقود بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والوكالة وسلوفاكيا والبروتوكول الإضافي الملحق به قد دخلا إلى حيز النفاذ في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وتتطلع سلوفاكيا إلى التعاون المثمر بين اليوراتوم والوكالة.

١٤٢- وأردفت تقول إن أكثر من نصف الكهرباء المولَّدة في سلوفاكيا مصدرها القوى النووية التي ستظل مصدراً مهماً للطاقة في الأجل المتوسط في ظل استراتيجية الطاقة الخاصة بالبلد. ولذلك فإن إغلاق وحدتين في محطة بوهونايس للقوى النووية في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ يمكن أن يؤثر على تأمين الإمدادات، خاصة في وقت يشهد فيه العالم ارتفاعاً في أسعار الطاقة ونقصاً في الوقود الأحفوري. وتسعى حكومة بلدها وقطاع الطاقة بها إلى تدبير مصدر للكهرباء يكون مقبولاً من الوجهة الاقتصادية وموثوقاً وسليماً من الناحية البيئية. ويتسم تأمين إمدادات الوقود، خاصة الوقود النووي، بأهمية حاسمة للحفاظ على النمو الاقتصادي للبلد. وتبدي سلوفاكيا استعدادها لمناقشة تلك المسألة مع المجتمع الدولي، خصوصاً وأنها ذات صلة بقضايا الاقتصاد ذي المنحى السوقي والأمن وعدم الانتشار.

١٤٣- إن الأمان شرط أساسي لاستخدام الطاقة النووية بجميع تطبيقاتها. وعلى مر الأعوام، يتبادل الخبراء والمشغلون الخبرات والمعلومات المتعلقة بالأمان النووي في عدد من المحافل. وينبغي للوكالة أن تدعم تلك الأنشطة وأن توفر خدماتها للدول الأعضاء. وتمثل مبادئ الأمان الأساسية الجديدة معلماً بارزاً في عملية صياغة معايير أمان الوكالة. ومن المنطقي أن تُدمَج في وثيقة واحدة أساسيات الأمان المتعلقة بالمنشآت النووية، والتصرف في النفايات المشعة، والوقاية من الإشعاعات، وأمان المصادر الإشعاعية. وتبدي سلوفاكيا استعدادها للمساهمة في صياغة متطلبات الأمان وأدلة الأمان اللاحقة. وتشكل خدمات استعراض النظراء وخدمات الخبراء التي تقدمها الوكالة عنصراً أساسياً في مجال التعاون الدولي وتدبيراً لبناء الثقة يدعم عملية اتخاذ القرارات الرقابية على المستوى الوطني. وفي عام ٢٠٠٦، استقبلت سلوفاكيا بعثة تابعة للخدمة الاستشارية الدولية للحماية المادية وبعثة أخرى تابعة لفرقة استعراض أمان التشغيل في محطة موتشوفسي للقوى النووية، وقَرتا مدخلات قيِّمة حول كيفية تعزيز أمان المرافق النووية وأمنها. كما يساهم التعاون بين الوكالة وسائر الهيئات الدولية ذات الصلة في جعل الأمان النووي قضية ذات طابع عالمي.

١٤٤- وترى الهيئة الرقابية النووية السلوفاكية أن تشغيل جميع المرافق في البلد مأمون وموثوق ويجري داخل الإطار القانوني الوطني. كما تأكد ذلك على ضوء نتائج الاجتماع الاستعراضي الثاني للأطراف المتعاقدة على الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. بيد أنه لا مجال للتخاذل، وجار اتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين عنصر الأمان.

١٤٥- لقد شاركت سلوفاكيا، طوال ١٣ عاماً منذ انضمامها إلى عضوية الوكالة، في عدد من مشاريع التعاون التقني على الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي. وذلك من منطلق أن التعاون التقني في مجالات تنمية الموارد البشرية والتشغيل المأمون لمحطات القوى النووية في الأجل الطويل والإخراج من الخدمة والطب النووي، هو مصدر مهم لنقل المعلومات. وعلى غرار الأعوام السابقة، سوف تواصل سلوفاكيا توفير الخبراء ومرافق التدريب وقبول الحاصلين على منح دراسية والزائرين العلميين الذين ترعاهم الوكالة. وقد دفعت سلوفاكيا حصتها في صندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٦ بالكامل وفي موعدها، كما وضعت تدابير للوفاء بالتزاماتها بهذا الصدد في عام ٢٠٠٧ كذلك.

١٤٦- وتقدَّم السيد تزوتشيف (بلغاريا) بالتهنئة إلى الوكالة ومديرها العام لحصولهما على جائزة نوبل للسلام تقديراً لجهودهما الرامية إلى منع استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية وضمان تسخيرها على نحو مأمون للأغراض السلمية.

١٤٧- وقال إن الوكالة هي النقطة المحورية للتعاون النووي السلمي وللأمان النووي في العالم، كما تضطلع

بدور عالمي في منع انتشار الأسلحة النووية ودرء تهديدات الإرهاب النووي. وقد أبرزت التطورات التي وقعت مؤخراً في مجال منع الانتشار النووي ضرورة بذل المزيد من الجهود الدولية لتقوية معاهدة عدم الانتشار.

١٤٨- إن السياسة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تبعث على القلق وتشكل تحدياً خطيراً لنظام الضمانات. وترحب بلغاريا بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٦٩٥ (٢٠٠٦) الذي يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة المشاركة في المحادثات السداسية دون أية شروط مسبقة وعلى الوفاء بتعهداتها وفقاً للبيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

١٤٩- وأضاف يقول إن بلغاريا ملتزمة بشدة بإقامة نظام عالمي لمنع الانتشار النووي يدعمه نظام ضمانات دولي قوي. وينبغي أن يصبح البروتوكول الإضافي معياراً للتحقق من التزامات منع الانتشار التي تقضي بها معاهدة عدم الانتشار. ودعا جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى توقيع ذلك الصك والتصديق عليه. كما أثنى بشدة على جهود المدير العام الهادفة لتقوية فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته، عبر عدة وسائل من بينها تنفيذ البروتوكولات الإضافية.

١٥٠- واستطرد قائلاً إن بلده يرحب بتنفيذ الضمانات المتكاملة في عدد من الدول. وكي يتسنى تحسين كفاءة هذا النظام، ينبغي للوكالة أن تبذل كل الجهود الممكنة للأخذ بالضمانات المتكاملة في أسرع وقت ممكن من جانب الدول التي لديها أنشطة نووية يعتدُّ بها.

١٥١- إن التبكير بإدخال التعديلات المقترحة على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في الجهود المبذولة للحد من مخاطر الانتشار النووي والإرهاب النووي. وقد صدقت بلغاريا على هذه التعديلات في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وتأمل أن تتخذ الدول التي لم تفعل ذلك حتى الآن الخطوات الكفيلة بالتصديق عليها على وجه السرعة.

١٥٢- واستمر خلال عام ٢٠٠٦ العمل في مشروع تشييد محطة جديدة للقوى النووية في بلغاريا بمقتضى الخطط الأولية الخاصة بإتمام إجراء طرح العطاءات للفوز بعقد الأعمال الهندسية والتوريدات والإنشاءات. وقد قُدِّمت العروض التقنية والمالية من كلا البائعين اللذين وقع عليهما الاختيار سلفاً وهي قيد الاستعراض من جانب لجنة تقييم عُيِّنَت خصيصاً لهذا الغرض. ويُتوقَّع الإعلان عن الفائز بالعطاء قبل نهاية عام ٢٠٠٦ بغية بدء العمل في عام ٢٠٠٧. وفي الوقت ذاته، جارٍ تنفيذ مبادرات كثيرة في إطار مشاريع وطنية للتعاون التقني بهدف تطوير القدرات الوطنية الكفيلة بتقوية البنية الأساسية الجديدة للقوى النووية.

١٥٣- وتطرَّق إلى عملية ترخيص الوحدات النووية الجديدة، قائلاً إن الوكالة الرقابية النووية البلغارية تتطلع إلى زيادة حجم التعاون مع الوكالة ومع الهيئات الرقابية ومنظمات الدعم التقني التابعة لبلدان أخرى. فهذا التعاون مطلوب خلال جميع مراحل تشييد محطة القوى النووية الجديدة وإدخالها في الخدمة. وتقدَّم بالشكر إلى الوكالة ومديرها العام على كل ما قدَّماه من دعم للمشروع النووي الجديد في بلغاريا.

١٥٤- إن التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥ يعكس الدور الرائد الذي تضطلع به الوكالة لتطوير التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية. ويقدم التقرير صورة واضحة وتحليلية لطائفة عريضة من النتائج المهمة التي تحققت في أنشطة الوكالة خلال عام ٢٠٠٥، وما صنعته من إنجازات بارزة في مجال التكنولوجيا النووية والأمان والتحقق والأمن والإدارة. كما تقوم الوكالة بدور حيوي في إنشاء النظام العالمي للأمان النووي وفي تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء.

١٥٥- وقد رسَّخ برنامج التعاون التقني للوكالة أقدامه كآلية فاعلة لنقل التكنولوجيا إلى الدول الأعضاء النامية. وتأمل بلغاريا أن يؤدي الهيكل الجديد لإدارة التعاون التقني إلى تعزيز البرنامج ونجاح تنفيذه بدرجة أكبر. وتنظر بلغاريا بعين التقدير إلى أنشطة الوكالة للتعاون التقني في طائفة واسعة من المجالات، كالصحة البشرية، والأغذية والزراعة، وإدارة الموارد المائية، وحماية البيئة، وإدارة المعارف. وقد نُفّذ عدد كبير من المشاريع المتعلقة بالأمان والأمن النوويين في منطقة أوروبا على المستويين الوطني والإقليمي، ساهمت بقدر كبير في تحسين عنصري الأمان والأمن في جميع مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

١٥٦- وقد أولت بلغاريا دوماً أولوية عالية لتعاونها التقني مع الوكالة. وهي مدينة بالعرفان للمنظمة، وخاصة لإدارة التعاون التقني وإدارة الأمان والأمن النوويين وإدارة الطاقة النووية، على ما قدمته من مساعدات في مجال الارتقاء بأمان مرافقها النووية، واستحداث وتطبيق تكنولوجيات جديدة في ميدان الطاقة النووية ، وزيادة وتقوية قدرات الهيئة البلغارية للأمان النووي. كما يتسم تطبيق التكنولوجيات النووية في مجال الطب بأهمية كبيرة، ويؤمل أن تحظى أنشطة الوكالة في هذا الميدان بمزيد من الدعم من جانب الدول الأعضاء.

١٥٧- وتؤيد بلغاريا الميزانية المقترحة للوكالة، التي تحافظ على التوازن بين المجالات الأساسية لأنشطة الوكالة. وقد أوفت بكامل التزاماتها المالية في الميزانية العادية لعام ٢٠٠٦ وبتلك الخاصة بمساهمتها الطوعية المعقودة لصالح صندوق التعاون التقني. وسوف تصل المساهمة الطوعية لبلغاريا في الصندوق المذكور لعام ٢٠٠٧ إلى ٨٠٠ ١٢ دولار.

١٥٨- وقال السيد نادر (أوروغواي) إن بلده ملتزم بإقرار السلم وبحل النزاعات وفقاً لأحكام القانون الدولي. كما يستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبصفة أساسية لأغراض التشخيص والعلاج الطبي. وكان تعاونه مع الوكالة خلال العام السابق مثمراً للغاية.

١٥٩- وأضاف يقول إن أوروغواي أصبحت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ثاني دولة في أمريكا اللاتينية تنضم إلى الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، وشرفت بالمشاركة في الاجتماع الاستعراضي الثاني للأطراف المتعاقدة على هذه الاتفاقية في أيار/مايو ٢٠٠٦. وهذه الخبرة القيِّمة سوف تساعدها بالضرورة في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجية وطنية لأمان النفايات المشعة. كما تحتاج إلى استراتيجية تنظم تخزين المصادر الطبية والصناعية المهمَلة والتصرف فيها بشكل ملائم وسليم. ويسعى بلده جاهداً إلى بلوغ أعلى مستوى ممكن لثقافة الأمان. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشِئت الهيئة الرقابية الوطنية وأحيل مؤخراً إلى برلمان أوروغواي مشروع قانون جديد للوقاية من الإشعاعات، يؤمل أن يدخل إلى حيز النفاذ قبل انتهاء عام ٢٠٠٦.

١٦٠- كما كانت أوروغواي من أوائل بلدان أمريكا اللاتينية التي بادرت إلى وضع خطة متكاملة لدعم الأمن النووي تنصبُّ على منع وكشف الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، وإن كانت تغطي أيضاً جوانب أخرى للأمن النووي، بما يشمل منع الاستخدام الإجرامي للمصادر.

١٦١- وأردف قائلاً إن بلده انضم، في تموز/يوليه ٢٠٠٦، إلى المنتدى الأيبيري-الأمريكي للرقباء النوويين واستضاف بالفعل اجتماعاً عن وقاية المرضى.

١٦٢- وسوف تشارك أوروغواي بفاعلية في دورة التعاون التقني التالية سواء عبر اقتراحاتها الخاصة بالمشاريع الوطنية أو من خلال المشاريع الإقليمية الجديدة بشأن الوقاية الإشعاعية والأمان الإشعاعي.

١٦٣- وتقدَّم بالشكر إلى الوكالة وخاصة إلى إدارة التعاون التقني لما قدمتاه من مساعدات أتاحت لأوروغواي كسب الاحترام الدولي في مجال الأمان الإشعاعي.

١٦٤- وقال السيد إرتاي (تركيا) إن انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك احتمال انتشارها إلى فاعلين من غير الدول، يمثل هاجساً خطيراً لبلده. وتظل معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية لنظام منع الانتشار النووي. وستواصل حكومة بلده الترويج لعالمية المعاهدة وتقوية الضمانات، فضلاً عن تعزيز ضوابط التصدير، والتبكير بإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى حيز النفاذ، والبدء فوراً في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٦٥- إن تركيا تؤيد بشدة تقوية نظام الضمانات، حيث يلزم تعزيز قدرة الوكالة وصلاحياتها القانونية لكشف الأنشطة النووية غير المعلنة. وينبغي أن تشكل اتفاقات الضمانات الشاملة جنباً إلى جنب مع البروتوكولات الإضافية معيار التحقق الراهن. والواقع أن مستقبل معاهدة عدم الانتشار يعتمد على الامتثال العالمي لتدابير تحقق أشد صرامة. وينبغي لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، سواء كانت دولاً حائزة أم غير حائزة لأسلحة نووية، أن تؤكد مجدداً تعهُّدها بالامتثال للالتزامات الواقعة عليها بموجب هذه المعاهدة. كما يلزم وضع استراتيجيات أكثر فعالية للأمن الإقليمي، والاتفاق على برنامج عمل محدد ومتوازن لتعزيز الامتثال لهذه الاستراتيجيات وتنفيذها. وفي حالة عدم الامتثال، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير للحفاظ على سلامة هذا النظام واعتباره.

١٦٦- وانعدام وجود أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أية منطقة بعينها من شأنه أن يخفف بشكل كبير من حدة الهواجس الأمنية لدى بلدان تلك المنطقة. وبالتالي فإن تركيا تؤيد إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل يمكن التحقق منها بفعالية، خاصة في الشرق الأوسط.

١٦٧- وأضاف يقول إن تركيا تنادي بتبني حلول سلمية ودبلوماسية لقضايا عدم الانتشار التي تثير قلق المجتمع الدولي في الوقت الراهن. ولذا فإنها تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن أي برنامج متعلق بالأسلحة النووية وتفكيكه على نحو فوري وشفاف ويمكن التحقق منه، وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٦٩٥ (٢٠٠٦). وفيما يخص القضية النووية الإيرانية، استرعى الانتباه إلى أهمية الجهود السياسية والدبلوماسية المبذولة لإيجاد حل عبر التفاوض يضمن لإيران حقها المشروع في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية مع كفالة الطابع السلمي حصراً لبرنامجها النووي. وينبغي لإيران أن تبادر، دون مزيد من الإبطاء، إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لبناء الثقة وحسم القضايا العالقة. وترحب تركيا بالاجتماعات التي عُقِدَت مؤخراً بين الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي وكبير المفاوضين النوويين الإيرانيين، وتأمل أن تتمخض جهودهما عن نتائج إيجابية في المستقبل القريب.

١٦٨- وأردف قائلاً إن السياسة التي ينتهجها بلده بشأن الطاقة تنصبُّ على تأمين إمدادات الطاقة واستدامتها وقدرتها على المنافسة، بغية تدعيم النمو الاجتماعي-الاقتصادي المستهدف. وقد ازداد الطلب على الكهرباء في تركيا بثلاثة أمثال تقريباً خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، واستتبع ذلك ضرورة ضخ قدرات جديدة ضخمة في الشبكة. ولا تكفي موارد الطاقة التقليدية لتلبية احتياجات الطاقة في تركيا، وهو ما سيقتضي زيادة كبيرة في إنتاج الطاقة والإمداد بها على السواء خلال الأعوام المقبلة بهدف الوفاء بمتطلبات الطاقة في البلد على نحو مأمون ويعوَّل عليه.

١٦٩- ومضى يقول إن تركيا تسلِّم بأهمية الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية والدور الحاسم الذي

تضطلع به الوكالة في هذا الصدد. كما تدرك أنه لن تتسنى زيادة القوى النووية على أي نحو ملموس إلا إذا تصدى المجتمع الدولي لتحديات معينة وعالج الهواجس المتعلقة بالنفايات والانتشار والأمان والأمن. وجارٍ بالفعل وضع خطط لجعل القوى النووية أحد المكونات الرئيسية لمزيج تنويع مصادر الطاقة في تركيا في الأجل المتوسط إلى الطويل. ويُتوقَّع أن تعزز القوى النووية استراتيجيات البلد الهادفة للحد من الانبعاثات إلى البيئة. وقد أبدت حكومة بلده بالفعل نيتها للأخذ بالطاقة النووية. وتُعطى أولوية في الوقت الراهن لإعادة تنظيم الهيكل الرقابي النووي. وستكون المرحلة التالية هي وضع اللمسات النهائية لبرنامج يهدف إلى البدء في تشغيل أول محطة للقوى النووية خلال العقد المقبل. وتولي تركيا أقصى اهتمام لتوثيق التعاون مع الوكالة طوال عملية تنفيذ برنامجها النووي.

١٧٠- واستطرد قائلاً إن بلده يظل ملتزماً بالمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، بما يشمل الأفعال الإجرامية المنطوية على مواد نووية ومشعة. كما يؤيد بشدة جميع التدابير الهادفة إلى منع حصول الإرهابيين على الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والإشعاعية ووسائل إيصالها. وتركيا طرف في جميع الصكوك العالمية المناهِضة للإرهاب، بما فيها اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وستقوم قريباً بالتصديق على التعديلات المقترحة لهذه الاتفاقية. كما كانت من أوائل الموقعين على اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي. وقد جرَّم القانون الجنائي التركي الجديد كثيراً من الأعمال المنطوية على استخدام غير مأذون به للمواد النووية باعتبارها آثاماً جنائية. وسوف تواصل تركيا دعم قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومبادرة تأمين الانتشار. وينبغي للدول أن تتخذ كل الخطوات الكفيلة بمنع الاتجار غير القانوني بالمواد والتكنولوجيا النووية، وبأسلحة الدمار الشامل أو مكوناتها، وذلك من أجل الحفاظ على السلم والأمن.

١٧١- إن العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية تلبي طائفة شديدة التنوع من احتياجات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية الأساسية للدول في عدة مجالات كالطاقة والصناعة والأغذية والزراعة والصحة البشرية وإدارة الموارد المائية. ويضطلع التعاون العلمي فيما بين الدول بدور للمساهمة في إحلال السلم والأمن، خاصة في منطقة الشرق الأوسط. وتؤيد تركيا بشدة مساعي التعاون العلمي، مثل مشروع استخدام الضوء السنكوروتروني لأغراض العلوم والتطبيقات التجريبية في الشرق الأوسط، كما تثق في أن الوكالة ستدعم هذه الجهود دعماً تاماً.

١٧٢- وأردف يقول إن إرساء ثقافة عالمية للأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النفايات هو عنصر أساسي من عناصر الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويولي بلده اهتماماً للدور الذي تضطلع به الوكالة في بناء وتعزيز مثل هذه الثقافة على نطاق العالم عبر برامجها ذات الصلة. كما ينظر بعين التقدير إلى الجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة لتحديث معايير أمان الوكالة وتوسيعها لتشمل جميع مجالات المواضيع المهمة، مشجِّعاً إياها على الاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء على تطبيق تلك المعايير.

١٧٣- واختتم كلمته بقوله إن تركيا تولي دائماً أقصى اهتمام لأنشطة الوكالة الترويجية وتؤيد بشدة برنامج التعاون التقني. وتقع مسؤولية تمويل أنشطة التعاون التقني على الدول الأعضاء جميعاً. وحث كل دولة عضو على دفع حصتها من الرقم المستهدف بالكامل وفي وقتها. ويدعم بلده جهود الوكالة الرامية إلى تحسين نوعية أنشطة التعاون التقني، ويشجع على زيادة حجم التعاون بهذا الصدد مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٧٤- وقالت السيدة بريجيفويت (قيرغيزستان) إن تعاون بلدها مع الوكالة قد اكتسب شكلاً واتجاهاً محدداً، رغم أنه عضو فيها منذ عام ٢٠٠٣ فقط. وقد أنشئت هيئة وطنية مسؤولة عن التعاون في عام ٢٠٠٦. واكتملت حالياً الإجراءات الداخلية المطلوبة لانضمام البلد إلى البروتوكول الإضافي، وعليه فإنه سيخطر الوكالة بذلك في

المستقبل القريب.

١٧٥- وأضافت قائلة إن بلدها يجتاز أيضاً المراحل النهائية للتوقيع على اتفاق التعاون التقني الخاص به، ويحدوه عظيم الأمل في أن تعاونه الوكالة على حل كثير من المشاكل الملحة، خاصة في مجالات الأمان النووي والإشعاعي والوقاية من الإشعاعات والطب والزراعة.

١٧٦- وأردفت تقول إن خمسة من بلدان آسيا الوسطى قامت، يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في سيميبالاتنسك، بالتوقيع على معاهدة تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، استكمالاً للعمل الذي بدأ في عام ١٩٩٧ ومساهمة في منع الإرهاب الدولي، خاصة الإرهاب النووي، وفي تقوية نظام منع الانتشار ونزع الأسلحة النووية عالمياً. ويتسم الامتثال لنظام منع الانتشار بأهمية حيوية للأمن الإقليمي بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لآسيا الوسطى ووفرة اليورانيوم والتكنولوجيا النووية في المنطقة، التي عانت شعوبها من عواقب سباق التسلح خلال الحرب الباردة. وتدين حكومة بلدها بالعرفان لبلدان آسيا الوسطى وللأمم المتحدة على الاعتراف بجدارة قيرغيزستان بالثقة، وبمساهمتها في إنشاء هذه المنطقة، عن طريق تسميتها باعتبارها الوديع لهذه المعاهدة.

١٧٧- واستطردت قائلة إن المعاهدة تشمل عنصراً مهماً لحماية البيئة حيث تحظر إنشاء مواقع لخزن النفايات المشعة في المنطقة. وفي أكثر من مناسبة، استرعى بلدها الاهتمام إلى المشاكل البيئية الخطيرة التي يواجهها، والتي تهدد بالتطور في أية لحظة إلى كارثة إقليمية. وخلال العهد السوفياتي، كانت قيرغيزستان منطقة مهمة لتعدين ومعالجة المعادن الثقيلة وركاز اليورانيوم. واستمرت تلك الأنشطة لعدة عقود، انتهت في عام ١٩٧٠، مخلّفة وراءها العديد من مقالب النفايات التي تضم كميات هائلة من النفايات المشعة. ويوجد في قيرغيزستان ما يقرب من ٤٠ مقلباً للنفايات، أكبرها وأخطرها يقع في المناطق الجنوبية التي تشكل جزءاً من وادي فيرغانا. كما أن هناك قرابة ٦٥٠٠ هكتار من الأراضي الملوثة إشعاعياً، ويبلغ حجم النفايات نحو ١٤٥ مليون طن. وتتجاوز هذه المشكلة حدود قيرغيزستان، فيما يشكل تهديداً بيئياً حقيقياً للبلدان المجاورة. وقيرغيزستان عاجزة عن مواجهة هذا التحدي بمفردها. والسبيل الوحيد الذي يمكن به لبلدها أن يتغلب على المشكلة هو عبر التعاون مع الوكالة والدول الأعضاء فيها. وبلدها يعوّل على دراية الوكالة ودعمها ومساعدتها، بوصفه عضواً كامل العضوية في الوكالة.

١٧٨- وفي ختام كلمتها، تقدَّمت بالشكر إلى المدير العام وإلى الأمانة على ما يبذلانه من جهود، تُوِّجت بجائزة نوبل للسلام.

١٧٩- وتوجَّه السيد حمزة بالتهنئة للسيد المدير العام وللأمانة في العيد الخمسين للوكالة وغداة منحها جائزة نوبل للسلام.

١٨٠- وقال إن بلده تعرَّض، خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٦، لاعتداء إسرائيلي غاشم، ذهب ضحيته ما يزيد عن ١٢٠٠ مواطن، وآلاف الجرحى والمعاقين، وتشرَّد عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الآمنين، ودُمِّرَت منازلهم وقراهم، في أعنف حملة تدمير للإنسان والاقتصاد والبنية التحتية في لبنان. إنها الحرب السادسة التي تشنها إسرائيل على لبنان في أقل من عقدين من الزمن. ويذكر بلده بالتقدير المواقف الداعمة التي عبَّرَت عنها دول شقيقة في المشرق والمغرب وقدمت مساعدات عاجلة لمجابهة العدوان وتمتين قدرات اللبنانيين على الصمود. ولعل أبرز دعم تلقاه لبنان هو في إقرار المجتمع الدولي لحقه في مقاومة الاحتلال وإدانة الحرب على المدنيين واستعمال إسرائيل لمختلف أنواع الأسلحة التي يستمر ضررها وأثرها المريع حتى بعد توقف العمليات العسكرية. فلبنان ومؤسساته العلمية، وبدعم من منظمات الأمم المتحدة، يعمل

ومنذ توقُّف العمليات على حماية المواطنين من القنابل العنقودية التي تحصد يومياً ضحايا جدد وتمنع المزارعين من استثمار أراضيهم وحصاد محاصيلهم.

١٨١- إن ما اقترفته إسرائيل في لبنان لا يوفر مناخات مؤاتية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وذلك يتناقض مع ملحق الوثيقة رقم GC(50)/18 المقدَّمة من المندوب الإسرائيلي. لذا يدعو إلى إدانة شديدة لأي استخدام للذخائر المحرَّمة دولياً ضد المدنيين، كما يدعو إلى تبنّي مضمون المذكرة الموجهة من مجموعة الدول العربية الأعضاء في الوكالة في الوثيقة رقم GC(50)/17، والتي تساهم بحق في الوصول إلى شرق أوسط آمن ومستقر. إن الالتزام الكامل بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والتعجيل بتنفيذ بنوده دون موارية، بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي ما زالت تحتلها في لبنان وتسليم الخرائط التي توضح أماكن نشر القنابل العنقودية ونوعية الأسلحة المستعملة، من شأنه أن يعطي هذا القرار الدولي فرصة للنجاح والمضي في عملية السلام المتكافئة والعادلة التي تأخرت كثيراً وبدأت شظاياها تنتشر في أرجاء الكون.

١٨٢- قامت الوكالة ضمن إطار مشاريعها التعاونية الإقليمية بتقديم الدعم اللازم للبنان لتقوية البنى التحتية في مجال الرقابة الإشعاعية والأمان النووي. ومنذ العام ٢٠٠٥، وبتعاون وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع الجهات اللبنانية المختصة، صدرت المراسيم التنظيمية التي تعنى بكافة شؤون استخدام الأشعة المؤينة في لبنان. وتمارس الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية دور الهيئة الرقابية الوطنية، وهي المعنية بإرساء قواعد الأمان والأمن الإشعاعي. كما تقوم الهيئة وبالتعاون الوثيق مع الوكالة على تفعيل ونشر سياسة الأمان والأمن النوويين في لبنان. وتعمل على تطبيق مدونة قواعد السلوك فيما يخص أمان وأمان المصادر المشعة، كما تعمل على الشق الرقابي والتقني من الاتفاقات التي التزم بها لبنان مع الوكالة. ولقد وافقت الحكومة اللبنانية مؤخراً على اعتماد التعديلات الواردة على بروتوكول الكميات الصغيرة وسوف يتم التوقيع على البروتوكول الإضافي خلال أيام.

١٨٣- أما فيما يخص الأمن النووي، فإن لبنان يتعاون مع الوكالة من خلال انضمامه إلى المنظومة المعلوماتية لقاعدة بيانات الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة ومن خلال تعاونه مع مكتب الأمن النووي. ولقد تم في أيار/مايو ٢٠٠٦ إرسال بعثة الأمن النووي إلى لبنان لاستقصاء سبل تقوية فعالية نظام مراقبة الحدود البرية والبحرية ولمنع دخول أو خروج أي مواد مشعة أو نووية. ويستمر هذا العمل لوضع الأطر القانونية اللازمة للبدء بمنظومة فعالة.

١٨٤- كما يود أن يتقدم بالشكر لإدارة التعاون التقني بالوكالة على إعادة تفعيل مشاريع التعاون التقني الوطنية للبنان، لا سيما المشاريع التي تنطوي على استخدام المصادر المشعة، بعد اقتناعها بالخطوات التي قامت بها الحكومة اللبنانية لتفعيل نظام الرقابة الإشعاعية.

١٨٥- إن لبنان على يقين بضرورة التركيز على نشر ثقافة الاستخدام السليم والآمن للطاقة الذرية في مجالات التنمية، لا سيما في الزراعة والصناعة والعلوم الطبية والبحث العلمي التطبيقي. كما أنه يؤمن بأن وجود نظام دقيق وشفاف للرقابة الإشعاعية لا غنى عنه لحماية العاملين والبيئة من مخاطر استخدام التقنيات النووية.

١٨٦- ويذكر بلده بالتقدير تجاوب الوكالة وتلبيتها العاجلة طلبات ملحة وطارئة من لبنان في المجال التقني. والظروف الدقيقة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً التي يمر بها بلده بعد العدوان الإسرائيلي الأخير، وانعكاس ذلك على البيئة والقطاعات الإنتاجية الصناعية، كل ذلك من شأنه أن يزيد تصميم لبنان على تمتين التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٨٧- وأشار السيد زامبيزي (زامبيا) بارتياح إلى جهود الوكالة لتدعيم أنشطة التعاون التقني. وقال إن برنامج العمل لعلاج السرطان يعدُّ أحد الأنشطة الابتكارية التي تستحق الدعم حتى يمكن تنفيذه على الوجه الأكمل. كما يساعد برنامج وقاية المرضى من الإشعاعات على تعزيز الاستخدام المأمون للعلوم والتكنولوجيا النووية في تشخيص الأمراض وعلاجها. وسوف تستفيد زامبيا بشكل كبير من هذه البرامج، خاصة وأنه قد تم إنشاء أول مركز لعلاج السرطان حالياً وأصبح جاهزاً ليبدأ في العمل.

١٨٨- وأضاف يقول إن بلده يدعم تماماً عمل الوكالة الرقابي في أنحاء العالم، بما يشمل منطقة الشرق الأوسط. وينبغي أن تظل التدابير الرقابية شاملة وغير انتقائية. وفي هذا الصدد، أيد دعوة المدير العام إلى إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ومن المخيِّب للآمال أن هذه المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ إلى الآن بعد اعتمادها بعشر سنوات. وتتعاظم الحاجة إلى هذه المعاهدة الآن أكثر من أي وقت مضى من أجل دحض الفكرة القائلة بأن الانتماء إلى نادي الأسلحة النووية يمنح الهيبة لصاحبه، تلك الفكرة التي غذاها إحجام الدول الحائزة للأسلحة النووية عن نزع أسلحتها في الوقت الذي تمنع غيرها من حيازة مثل هذه الأسلحة.

١٨٩- وتقدم بالتهنئة للمدير العام وللوكالة على منحهما جائزة نوبل للسلام، مشيداً بالاستخدام المقترح للقيمة النقدية للجائزة.

١٩٠- وقد اتخذت زامبيا خطوات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمصادر المشعة عن طريق تقوية إطارها القانوني. كما وُضِعت تشريعات تمنح الاستقلالية للهيئة الرقابية. والبلد بصدد وضع اللمسات النهائية للمشاورات المتعلقة ببروتوكوله الإضافي.

١٩١- وأردف قائلاً إن بلده يشعر بالارتياح لتركيز برنامج الوكالة وميزانيتها لعام ٢٠٠٧ على دعم برنامج التعاون التقني. وتظل زامبيا تعوِّل على المنافع التي تجنيها من هذا البرنامج. وقد حدثت جملة تطورات منذ دورة المؤتمر العام السابقة، من بينها استكمال المركز الإلكتروني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي سيستضيف قريباً دورة تدريبية إقليمية عن التدريب القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإكمال مستشفى السرطان، واستقدام خبراء في طب الأورام الإشعاعي من المنطقة الأفريقية، والتوسع في فحص الأطفال حديثي الولادة بالأشعة في أنحاء البلد عن طريق إنشاء مختبرات تعمل بالأقمار الاصطناعية في إقليم كوبربلت، والتمهيد لإطلاق العديد من السلالات الطافرة للفول. ويواصل مرفق استيلاد الأنسجة النباتية تقديم مدخلات لإمدادات بذور البطاطس ولمبادرات الأمن الغذائي على المستوى الوطني. كما أُنتِجَت عدة سلالات للمنيهوت – وهو من الحاصلات الغذائية التي تتحمل الجفاف – ويجري نشرها مجهرياً لاستخدامها كمادة نباتية خالية من الأمراض في المناطق الريفية.

١٩٢- ومضى يقول إن زامبيا تواصل دعمها لاتفاق أفرا. ومنذ دورة المؤتمر العام السابقة، استقبلت بعثات تابعة لاتفاق أفرا في مجالات شتى. كما شارك متخصصون في المجالين العلمي والتقني من زامبيا في دورات تدريبية وحلقات دراسية، فضلاً عن تنسيق عدة اجتماعات وبرامج. وناشد الشركاء المتعاونين الاستمرار في دعم اتفاق أفرا مالياً بما يكفل تنفيذ جميع المشاريع المخططة لعامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

١٩٣- واختتم كلمته قائلاً إن زامبيا عقدت كامل حصتها في الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني في عام٢٠٠٧.

١٩٤- وتقدَّم السيد ريستوري (المفوضية الأوروبية) بالتهنئة إلى الوكالة وإلى مديرها العام على منحهما جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥ تقديراً لجهودهما الدؤوبة من أجل ضمان استخدام الطاقة النووية بأكثر السبل أماناً.

١٩٥- وقال إن الوكالة والمفوضية الأوروبية تتقاسمان الأهداف ذاتها فيما يخص مجالات عدم الانتشار والأمان والإنتاج المأمون للطاقة والبحث والتطوير. وتعزيز التعاون بين المنظمتين ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى بالنظر إلى الإمكانات التي تتيحها الطاقة النووية في السياق العالمي الجديد للطاقة. وقد تبنت دول كثيرة خيار القوى النووية باعتباره واحداً من أكثر الخيارات فعالية لتنويع مصادر الطاقة، فضلاً عن قدرته على الحد من انبعاثات غاز الدفيئة. وتعزيز التعاون فيما بين جميع الجهات المعنية مطلوب للاستفادة بإمكانات الطاقة النووية.

١٩٦- وتتمثل الأهداف الأساسية الثلاثة لسياسة الطاقة الخاصة بالاتحاد الأوروبي في تأمين الإمدادات، والقدرة على المنافسة، وحماية البيئة. فيما يخص تأمين الإمدادات، تبدو الاحتياطيات العالمية من اليورانيوم كافية؛ وعلاوةً على ذلك، فإن التوزيع الجغرافي السياسي للموارد واعد في المناطق المستقرة. وينتهج الاتحاد الأوروبي سياسة تهدف إلى تحقيق الاتساق في إمداد المواد النووية في إطار سوق يعمل على أساس آليات جيدة. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد بتبني نُهُج متعددة الأطراف لضمان إتاحة الوقود النووي. وعلى ذلك فإنه ينظر بعين التقدير إلى الفعالية الخاصة بشأن ضمانات الإمداد وعدم الانتشار الجاري عقدها خلال دورة المؤتمر العام. وقد أصبحت التكاليف المرتبطة بإنتاج القوى النووية قابلة للتنبؤ بها وقادرة على المنافسة بصورة متزايدة، فضلاً عن كونها أقل تأثراً بتصاعد أسعار المواد الخام. وعلاوةً على ذلك، فإن نسبة تكاليف الوقود إلى إجمالي التكاليف في المحطات النووية أقل كثيراً في المحطات النووية مقارنة بمحطات القوى الحرارية التقليدية. أما فيما يتعلق بالبعد البيئي، فإن من الأهمية بمكان تطوير مصادر للطاقة لا ينبعث عنها إلا القليل من غازات الدفيئة، أو ربما كانت عديمة الانبعاثات تماماً. وبالتالي، فإن القوى النووية يمكن أن تبرهن على أنها خيار فعال لتنويع مصادر الطاقة، وأن تحقق أهداف كيوتو في الوقت ذاته.

١٩٧- إن الأهمية المتزايدة لقضايا الطاقة لا يمكن أن تكون من قبيل المبالغة في التقدير. وقد أصدرت المفوضية الأوروبية، في آذار/مارس ٢٠٠٦، ورقة خضراء بشأن استراتيجية أوروبية لطاقة مستدامة وقادرة على المنافسة ومأمونة. وتقدَّر استثمارات الطاقة بنحو ١٢ تريليون يورو؛ وسوف يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى ١ تريليون يورو خلال العقدين المقبلين وحدهما لملء الفراغ الذي شهدته استثمارات الطاقة خلال الأعوام العشرين إلى الخمسة والعشرين السابقة. ويزداد الوعي بأن وفورات الطاقة وأوجه الكفاءة فيها وحدها، رغم ضرورتها الجوهرية، لن تكفي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

١٩٨- وينبغي استيفاء شروط جوهرية لتطوير الطاقة النووية. ومن بين المجالات ذات الأولوية بهذا الصدد الأمان النووي، والتصرف في النفايات، وعدم الانتشار، والتطوير التكنولوجي. فيما يخص الأمان النووي والتصرف في النفايات، بما يشمل التفكيك، يسعى الاتحاد الأوروبي جاهداً للحفاظ على أعلى مستوى متسق للمعايير المعمول بها. كما تستفيد البلدان الواقعة خارج الاتحاد من الجهود المبذولة في نطاقه، وذلك على سبيل المثال عبر برنامج المساعدة التقنية إلى رابطة الدول المستقلة، وصندوق ساتر تشرنوبل، والتعاون مع الوكالة لتحسين أمان المفاعلات المبردة والمهدأة بالماء. ويقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية كبيرة لغرض تفكيك مرافق معينة في ليتوانيا وسلوفاكيا عقب توسيع الاتحاد في عام ٢٠٠٤. كما يقدم مساعدات إلى بلغاريا.

١٩٩- ويمثل التصرف المستدام في النفايات المشعة والوقود المستهلك عنصراً جوهرياً آخر من عناصر الأمان النووي. وفي هذا المجال، يتعين على الدول الأعضاء أن تضع برامج تفصيلية ذات معالم محددة بوضوح. وثمة تحديات علمية وتقنية مرتبطة بالتصرف في النفايات القوية الإشعاع الطويلة العمر وفي الوقود المستهلك.

٢٠٠- واليوراتوم طرف في عدد كبير من الاتفاقيات الدولية المتصلة بالمجال النووي، بما في ذلك الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، واتفاقيتا التبليغ المبكر وتقديم المساعدة. كما يواصل التعاون على نحو وثيق مع الوكالة في مجال الوقاية من الإشعاعات، ويشارك بفاعلية في عمل لجنة معايير الأمان. ومن شأن التعاون الجاري، إلى جانب التوصيات الجديدة الصادرة عن اللجنة الدولية للوقاية من الإشعاعات، أن يعزز عملية تنسيق المتطلبات المتعلقة بالوقاية من الإشعاعات وبالمصادر الإشعاعية.

٢٠١- واليوراتوم، بصفته طرفاً في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، يؤيد بشدة تشديد النظام الدولي للأمن النووي. ويندرج ضمن الأولويات العالية في هذا الصدد الاتجار غير المشروع وتقوية الإطار الرقابي للمفردات المزدوجة الاستخدام. كما تمثل الضمانات أولوية سياسية رئيسية، وينبغي المضي في تطوير التعاون بين المفوضية والوكالة عن طريق البناء على مواطن القوة الإضافية للمنظمتين. وينبغي أن يشكل عقد بروتوكول إضافي، جنباً إلى جنب مع اتفاق ضمانات شاملة، معيار التحقق الراهن على النطاق العالمي. وأضاف قائلاً إنه يسره الإفادة بوجود بروتوكول إضافي نافذ في جميع الدول الخمس والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ودعا جميع الدول الأعضاء الوكالة التي لم توقع بعد على بروتوكول إضافي إلى أن تفعل ذلك.

٢٠٢- وينبغي بذل جهود ضخمة فيما يتعلق بالتطوير التكنولوجي. وقد ضلع الاتحاد الأوروبي لبعض الوقت، عبر مركز البحوث المشترك، في برنامج موسع للتعاون العلمي والتكنولوجي مع الوكالة. وانضم اليوراتوم إلى المحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات في عام ٢٠٠٣، وفي عام ٢٠٠٦ أبرم الاتفاق الإطاري بشأن التعاون الدولي في البحوث التطويرية المتعلقة بالجيل الرابع من نظم الطاقة النووية.

٢٠٣- وترحب المفوضية الأوروبية بالجهود التي تبذلها الوكالة ضمن إطار المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية، وذلك لتقييم المفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية من زاوية الجوانب الاقتصادية والاستدامة والبيئة والأمان والتصرف في النفايات ومقاومة الانتشار. كما ترحب بالدعم الفعال والبنّاء من جانب الوكالة لمشروع المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي وبدورها المحوري في إنجاز المفاوضات المتعلقة بالمفاعل المذكور بنجاح.

٢٠٤- ومن الضروري، في سياق الطاقة العالمي الراهن، أن يتم تعزيز التعاون والحوار فيما بين جميع الأطراف الفاعلة. وسوف تعزز المفوضية الأوروبية تعاونها مع الوكالة في جميع المجالات بغية الاستفادة من مواطن القوة الإضافية للمنظمتين. ويتطلب الخيار النووي التزاماً تاماً من الجميع بعدم الانتشار، فضلاً عن تحسين عنصري الأمان والأمن. والمفوضية الأوروبية، من جانبها، ملتزمة بمواصلة مساعيها تحقيقاً لتلك الغاية.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥.